

جامعة احمد دراية - ادرار -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

ميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارة

تخصص تدقيق ومراقبة التسيير

الموضوع

دور التدقيق الاجتماعي

في تحسين الأداء الاجتماعي للمنظمة

دراسة ميدانية بالمؤسسات البنكية بأدرار

من اعداد الطالبتين :

♣ تعنة اسماء

♣ ساحسي نعيمة

جدول لجنة المناقشة

الرقم	الاستاذ	الرتبة	الصفة
01	ا.د. اقسامو عمر	استاذ التعليم العالي	رئيساً
02	د. تيفايوي العربي	استاذ محاضر أ	مخزناً
03	ا. المومن	استاذ محاضر ب	مناقشاً

الموسم الجامعي : 2016/2017

**دور التدقيق الاجتماعي
في تحسين الأداء الاجتماعي للمنظمة
دراسة ميدانية بالمؤسسات البنكية بأدرار**

الإهداء

إلى

من زينته الله بالعبية والوقار .. من علمني العطاء بدون انتظار ..

ستبقى كلماتك نجوم أهدني بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والحاي العزيز...

معنى الحنان.. بسمة الحياة وسر الوجود.. من كان دماغها سر نجاحنا ..

وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى العبايب

أمي الحبيبة...

من بهم أكبر وعليمهم أتمد... إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..

من بوجودهم اكتسبت قوة ومحبة لا حدود لها..

من عرفنت معصم معنى الحياة

إخوتي الأبية ...

أساتذتي وزملائي وأصدقائي وكل من قدم لي يد العون لإتمام هذا البحث

سائلاً المولى عز وجل أن يذبح به ويجعله خالصاً لوجهه تعالى

حباً...وتقديراً....ووفاء

أهدي هذا العمل المتواضع ...

أسماء



إهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكته سعادتني بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي
العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دعوتي في طريق النجاح الذي
علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر
إلى والدي العزيز.

من حبهم يجري في عروقي ويلهم فتاحي إلى أخواتي وأخواني .

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى صديقاتي وزميلاتي
إلى من علمونا حروفنا من ذهب وكلمات من درر ومعارف من أسنى وأجلى عبارات في العلم إلى
من كانوا لنا معلم حروفنا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي
وذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة بالمعلومات
اللازمة لإتمام هذا البحث

نعيمية



شكر وتقدير

نحمد الله على أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل من غير حول منا ولا قوة فهو الذي له الفضل أولاً وأخيراً.
ثم نتقدم بجزيل شكرنا وفائق امتناننا واحترامنا
للأستاذ الدكتور: " تيقاوي العربي "
على تفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما قدمه لنا من توصيات قيمة وتوجيهات سديدة، وعلى ما بذله من جهد ووقت في سبيل إخراج هذه المذكرة بشكلها الحالي.
كما نتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة بالشكر الجزيل على تشريفهم لنا بتقييمهم ومناقشتهم للمذكرة.
ونشكر كل من ساعدنا بشكل مباشر أو غير مباشر في إنهاء هذه المذكرة.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	التشكر
I	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
أ-هـ	المقدمة العامة
6	الفصل الاول: الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية
7	تمهيد
8	المبحث الاول: ماهية المسؤولية الاجتماعية
8	المطلب الاول: تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية
9	أولاً: المفهوم الكلاسيكي
10	ثانياً: المفهوم الإداري
10	ثالثاً: المفهوم البيئي
11	المطلب الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية
11	المطلب الثالث: نطاق وأهمية المسؤولية الاجتماعية
12	أولاً: نطاق المسؤولية الاجتماعية
14	ثانياً: أهمية المسؤولية الاجتماعية
14	المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية
14	المطلب الاول: عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية
16	أولاً: عناصر المسؤولية الاجتماعية
18	ثانياً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية
18	المطلب الثاني: مجالات واستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية
19	أولاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية
20	ثانياً: استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية
23	المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية
23	المبحث الثالث: محاسبة المسؤولية الاجتماعية
23	المطلب الاول: تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية
24	المطلب الثاني: مجالات وأهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية
24	أولاً: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

25	ثانياً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية
26	المطلب الثالث: الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية
26	أولاً: تعريف الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية
26	ثانياً: أساليب الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية
28	ثالثاً: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها
29	رابعاً: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
32	خلاصة الفصل الأول
33	الفصل الثاني: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي
34	تمهيد
35	المبحث الأول: نظرة عامة حول التدقيق
35	المطلب الأول: تعريف التدقيق
35	المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق
35	أولاً: أهمية التدقيق
36	ثانياً: أهداف التدقيق
38	المطلب الثالث: أنواع ومبادئ التدقيق
38	أولاً: أنواع التدقيق
40	ثانياً: مبادئ التدقيق
42	المبحث الثاني: الأساس النظري للتدقيق الاجتماعي
42	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي
42	أولاً: نشأة وتعريف التدقيق الاجتماعي
44	ثانياً: أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي
46	ثالثاً: مزايا وأسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي
47	المطلب الثاني: أساسيات التدقيق الاجتماعي
47	أولاً: نطاق ومتطلبات التدقيق الاجتماعي
48	ثانياً: مبادئ وأنواع التدقيق الاجتماعي
50	ثالثاً: مراحل التدقيق الاجتماعي
54	المطلب الثالث: معايير التدقيق الاجتماعي
54	أولاً: المعايير العامة (الشخصية)
54	ثانياً: معايير العمل الميداني
55	ثالثاً: معايير التقرير والإفصاح
57	المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء الاجتماعي

57	المطلب الأول: ماهية الأداء المؤسسي
57	أولاً: تعريف الأداء المؤسسي
57	ثانياً: أبعاد الأداء المؤسسي
58	ثالثاً: خصائص وأنواع الأداء المؤسسي
59	المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي
59	أولاً: تعريف الأداء الاجتماعي
60	ثانياً: أهداف الأداء الاجتماعي
61	ثالثاً: أهمية الالتزام بالأداء الاجتماعي
61	المطلب الثالث: تقييم الأداء الاجتماعي
61	أولاً: معايير قياس الأداء الاجتماعي
63	ثانياً: مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي
66	خلاصة الفصل الثاني
67	الفصل الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية
68	تمهيد
69	المبحث الأول: منهجية الدراسة
69	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
69	المطلب الثاني: أداة الدراسة
71	المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتحليل النتائج
71	المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات
77	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج
83	خلاصة الفصل الثالث
85	الخاتمة
88	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

قائمة الأجداد

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
17	أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة حسب نموذج carroll	(01-01)
69	مجتمع البحث	(01-03)
70	مقياس ليكرت الخماسي	(02-03)
70	معامل ألفا كرونباخ	(03-03)
71	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(04-03)
71	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	(05-03)
72	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني	(06-03)
73	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي.	(07-03)
73	توزيع أفراد العينة حسب البنوك.	(08-03)
74	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.	(09-30)
75	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاستجابات لأفراد عينة دراسة التدقيق الاجتماعي.	(10-03)
76	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاستجابات لأفراد عينة دراسة الأداء الاجتماعي	(11-03)
78	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	(12-03)
78	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير مستوى التوظيف	(13-03)
79	تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ومتغير مستوى التوظيف	(14-03)
80	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	(15-03)
80	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير مستوى التوظيف	(16-03)
81	نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف)	(17-03)
82	نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل التدقيق الاجتماعي والمتغير التابع الأداء الاجتماعي.	(13-3)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
16	هرم كارول (carroll) للمسؤولية الاجتماعية	(01-01)
20	استراتيجيات تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية	(02-01)
20	استراتيجيات تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية	(03-01)
31	العوامل المحددة لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	(04-01)
52	أنشطة التدقيق الاجتماعي	(01-02)
56	معايير التدقيق الاجتماعي	(02-02)
59	الأداء الاقتصادي للمؤسسة	(03-02)
59	الأداء الاجتماعي للمنظمة	(04-02)
71	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	(01-03)
72	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	(02-03)
72	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني	(03-03)
73	توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي	(04-03)
74	توزيع أفراد العينة حسب البنوك	(05-03)
74	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	(06-03)

المقدمة العامة

تمهيد

إن التطور الكبير الذي شهدته المنظمة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المنظمات تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بالشكل المباشر أو غير المباشر في المنظمات مما أوجب على المنظمة تتبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المنظمة وكذا النشاطات التي تقوم بها. ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأ التدقيق لمساعدة المنظمة على تلبية هذه المتطلبات، وكذا الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي في نهاية مدة محددة. ولقد استجابت لجنة ممارسة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين، فأصدرت بيان حول مراعاة المسائل البيئية في تدقيق البيانات المالية، مما يجعل المدقق مسؤولاً وملزماً بتطبيق معايير التدقيق الدولية، التي تعتبر بمثابة نموذج يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به، وكذا ضبط عمل المهنيين وتوجيههم في أداء العمل بشكل أمثل وبالجودة الملائمة.

ونظراً لإزالة الحواجز التجارية في الأسواق العالمية، وما نتج عنها من زيادة حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال في إطار عملية تحرير التجارة وانشاء منظمة التجارة العالمية ظهرت الحاجة إلى تفعيل قضية العلاقة بين قطاع الأعمال والمجتمع فيما يُعرف بالمسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال، وكيفية السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالحفاظ على البيئة وتحسين نوعية الحياة ومحاربة الفقر دون أن يؤثر ذلك على فرص الاستثمار وتحقيق الأرباح. ونتيجة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية وما تبعه من ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي لتلك المشروعات، فإن ذلك يتطلب نوعاً من المراجعة يهتم بالجانب الاجتماعي بجانب الاهتمام بالجانب المالي والاداري، يهدف إلى التحقق من صحة وسلامة ودقة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وطمأنة الطوائف المختلفة بمدى صدق ودلالة القوائم الاجتماعية. وهذا النوع هو ما يعرف بالتدقيق الاجتماعي.

فقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع في الجزائر من طرف بعض الباحثين والمهنيين منذ بداية سنوات التسعينيات، وهذه المهمة يقوم بها محافظ الحسابات في الجزائر، الذي يتمتع بمجموعة من المهام المدرجة في القانون 10-1 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والمتمثلة في التأكد من صحة ومصداقية القيم والوثائق الموجودة لدى المنظمة التي هي في محل المراجعة، تحرير وإعداد التقارير والمصادقة عليها وإعلام الجهات التي يخصها أمر المراقبة لأي معلومة يجدها ضرورية.

ثانياً: منهجية الدراسة

وتشتمل على الآتي:

1- إشكالية الدراسة:

انطلاقاً من أن ظهور التدقيق الاجتماعي كان نتيجة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وأهميته كاتجاه حديث في التدقيق ودوره الفعال في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، فإنه يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمنظمة؟ ومن هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية وهي:

هل توجد فروقات جوهرية حول التدقيق الاجتماعي؟

هل توجد فروقات جوهرية حول الأداء الاجتماعي؟

هل توجد علاقة أثر بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي؟

2- فرضيات الدراسة:

-الفرضية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول التدقيق الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف) عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ ؛

-الفرضية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية حول الأداء الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف) عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ ؛

-الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة أثر بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$.

3- حدود الدراسة:

-الحدود المكانية: انحصرت الدراسة في الحدود الجغرافيا لولاية أدرار، فقد شملت البنوك والصناديق المتواجدة في الولاية فقط.

-الحدود الزمنية: تمت الدراسة خلال الفترة من 5 إلى 23 فيفري من سنة 2017، حيث تم فيها توزيع استمارات الاستبانة وجمعها على البنوك والصناديق المعنية بالدراسة.

4- منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف التي ترمو تحقيقها، والمتمثلة في معرفة مدى مساهمة التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمنظمة، أستخدم المنهج الوصفي كمنهج مناسب لدراسة الموضوع من الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد استخدم لدراسة المنهج التحليلي، لتحليل البيانات والنتائج وتفسيرها والتعليق عليها ومناقشتها علمياً.

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة العلاقة القائمة بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي للمنظمة، كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

- اتجاه معظم المنظمات في الوقت الحالي إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية؛
- اهتمام المنظمات بالبعدين الاجتماعي والاقتصادي معاً؛
- كون أن موضوع الدراسة حديث الظهور.

6- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- التعرف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي؛
- معرفة مدى الاهتمام بالجانب الاجتماعي للمنظمات؛
- إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الاجتماعي من خلال تحقيق أهداف المنظمة وتقييم الأداء الاجتماعي لها.

7- أسباب اختيار الموضوع:

- صلة الموضوع بطبيعة التخصص الذي ندرس فيه؛
- توفر الرغبة والاهتمام الشخصي في التعرف أكثر بالموضوع؛
- محاولة الفات النظر لهذا الموضوع ليكون دراسة تبني عليه دراسات لاحقة.

8- الصعوبات:

- قلة توفر المراجع باللغة العربية حول موضوع الدراسة، حيث تتوفر أكثر باللغة الانجليزية مما قد يؤدي إلى فقدان المعنى عند الترجمة؛
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التدقيق الاجتماعي باستثناء بعض الكتب والأطروحات الحديثة؛

9- الدراسات السابقة:

دراسة (هاشم علي، هاشم الموسوي، 2004)، تحت عنوان " المراجعة الاجتماعية-دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب"

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل لنظام يختص بمراجعة البيانات التي تعدها إدارة المنظمة عن العمليات الاجتماعية التي تقوم بها، من خلال تحديد فلسفة واضحة ومحددة للمراجعة الاجتماعية، ومن ثم الحصول على نظام مراجعة متكامل يختص بمراجعة أداء المنظمة مالياً وإدارياً واجتماعياً. أظهرت النتائج أن الدراسات والبحوث المحاسبية عن المراجعة الاجتماعية محدودة جداً وأن أغلب الاتجاهات الفكرية في المحاسبة قد صبغت اهتماماتها في تحديد الإطار العلمي للمحاسبة عن

المسؤولية الاجتماعية، كما أن المراجعة الاجتماعية لم تلقى حتى الآن الاهتمام من طرف الهيئات المهنية في مجال المحاسبة والتدقيق.

ومن أهم توصيات هذه الدراسة، عمل الهيئات المهنية (الرقابية) والجامعات والمعاهد العراقية المختصة من الاهتمام بمفهوم ومضمون المراجعة الاجتماعية بشكل أكبر والعمل على وضع مجموعة من المعايير الرقابية الاجتماعية التي يرشد بها المراجع الاجتماعي في أداء عمله وتطويرها كمنهاج دراسي لتوضيح فكرة المسؤولية الاجتماعية والمراجعة الاجتماعية.

دراسة (عبير علي عامر، 2010)، تحت عنوان " المراجعة الاجتماعية من خلال مفهوم الجودة الشاملة في بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر -دراسة تطبيقية-"

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى اهتمام بنك التنمية والائتمان الزراعي بمصر بمسئوليته الاجتماعية والتي تتضمن مسئوليته البيئية تجاه الأطراف ذات الصلة به، وكذا تأكيد العلاقة بين المراجعة الاجتماعية ومراجعة الأداء في هذا البنك.

وقد أظهرت النتائج أن بنك التنمية والائتمان الزراعي يقوم بالفعل بمسئوليته الاجتماعية دون إلزام، حيث أن الأنشطة التي يمارسها تتصف بالطابع الاجتماعي في الأساس، حيث أن هذه الأنشطة ترتبط في الأصل بالمجتمع والبيئة معاً، ويؤدي الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للبنك إلى إعطاء صورة واضحة وصادقة عن الأداء الاجتماعي للبنك، الأمر الذي يساعد في تقييم الأداء الشامل للبنك وفروعه.

وأوصت الدراسة بتشجيع القطاع المصرفي على زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، والترويج لمفهوم الاستثمار المسئول اجتماعياً وبيئياً في ظل تطبيق الجودة الشاملة.

دراسة (خولة حسين حمدان، جبار ياسر عبدي، 2011)، تحت عنوان "دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على خطوات التدقيق الاجتماعي للمنظمات، وتبيان مدى التزامها بمسئوليتها الاجتماعية، وبيان دور المدقق الخارجي للقيام بالتدقيق الاجتماعي، كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القوانين والتشريعات التي تنص على المجالات الاجتماعية، واقتراح نموذج لبرنامج التدقيق الاجتماعي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد قوانين وتشريعات وأنظمة تناقش وتنظم المجالات أو الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الاقتصادية وتفرض العقوبات لمخالفتها.

ومن أهم التوصيات التي اقترحت في هذه الدراسة، ضرورة إصدار معيار دولي أو محلي يتضمن الإطار الفكري والعملية للتدقيق الخارجي مع بيان مسؤولية المدقق الخارجي في تدقيق المجالات أو الأنشطة الاجتماعية.

دراسة(برني لطيفة، 2015/2014)، تحت عنوان "أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة"

هدفت هذه الدراسة الى بناء نموذج نظري يتضمن المتغيرين (تمكين العاملين والأداء الاجتماعي وتطبيقه على القطاع الصحي في ولاية بسكرة، حيث تمت المقارنة بين القطاع الصحي العام والقطاع الصحي الخاص)، وذلك لمعرفة الاختلاف في ممارسة التمكين النفسي والاداري لدى العاملين في ومدى ارتباط هذا الاختلاف بالخصائص الشخصية أو الوظيفية للعاملين، وكذا التعرف على مستوى الأداء الاجتماعي للقطاع الصحي في الجزائر ومدى اختلافه بين المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة، و التعرف على الأداء الاجتماعي اتجاه العاملين في المؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة وأثر تمكين العاملين في تحسينه وتعزيزه.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة اختلاف الآراء والاتجاهات حول درجات تمكين العاملين بأبعاده (النفسي والاداري) بين المؤسسات الاستشفائية العمومية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف وتفاوت في مستوى الأداء في المؤسسات الاستشفائية العمومية، أما في المؤسسات الاستشفائية الخاصة لا توجد فروقات في مستوى الأداء.

وقد أوصت هذه الدراسة بتوفير الدعم ومنح القوة الرسمية للعاملين من أجل جعل تمكينهم أكثر فعالية.

اسهامات الدراسة بالمقارنة مع الدراسات السابقة:

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها:

- تجمع بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي للمنظمة معاً، وتبحث عن العلاقة بينهما؛
- أن هذه الدراسة جرت في بيئة مختلفة عن بيئة الدراسات السابقة، حيث تركزت الدراسة على البنوك المتواجدة في ولاية أدرار؛
- تم الاقتصار على اسلوب تحليل التباين في الدراسة.

10-تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تم تجزئة الفصل الأول والفصل الثاني إلى ثلاث مباحث، أما الفصل الثالث فتم تجزئته إلى مبحثين، فقد تم التطرق في الفصل الأول إلى الاطار النظري للمسؤولية الاجتماعية متضمناً ماهية المسؤولية الاجتماعية وأساسياتها، وكذا محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أما الفصل الثاني فيتناول التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي، متضمناً نظرة عامة حول التدقيق، الأساس النظري للتدقيق الاجتماعي، وكذا مدخل نظري للأداء الاجتماعي، أما المبحث الثالث التطبيقي، فيتضمن مجتمع وعينة الدراسة وأداة الدراسة، كما يتم فيه عرض البيانات وتحليل النتائج، وفي الأخير تأتي الخاتمة مع مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد:

تعد المسؤولية الاجتماعية للمنظمات من المفاهيم الإدارية الحديثة، والتي ظهرت نتيجة تزايد الضغوط على المنظمات، ولقد أصبح هناك اتفاق وتوجه عام بالأخذ بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمة وذلك من أجل تحسين الأداء وزيادة فعاليته. فلم تعد المؤسسات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فحسب، ولم يعد تقييمها يعتمد على ربحيتها فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم. وكان من أبرز هذه المفاهيم مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات".

إذ تمثل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات اليوم، اللغة المستخدمة للتعبير عن دور هذه المؤسسات في المجتمع. وقد يبدو هذا المصطلح جديداً على البعض، ولكن في جوهره يركز على أهمية ترابط تنمية المجتمع مع تنمية القطاع العام والخاص.

فالمنظمات مطالبة أكثر من أي وقت مضى بتحمل جزء من مسؤوليتها اتجاه المجتمع واعتماد رؤية جديدة قائمة على مفهوم سد الحاجة الفعلية للمجتمع، قدرة تحسينه المستمر ورسم استراتيجيات ملائمة للاستجابة إلى كل توقعات أطرافه مما يحقق التوازن والتكامل والتطوير المتبادل بين المؤسسات والمجتمع.

ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تصبح شيئاً فشيئاً من الممارسات الأساسية في ثقافة مؤسسات البلدان النامية و تؤدي إلى إيجاد نطاق جديد بين القطاعات العامة والخاصة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ونشر الوعي البيئي.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية و تطور هذا المفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية وتناول أساسيات المسؤولية الاجتماعية من عناصر، أبعاد، مجالات، استراتيجيات ومبادئ وفي الأخير نتطرق إلى محاسبة المسؤولية الاجتماعية وسيتم التعرض إلى ما سبق من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الثالث: محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الاول: ماهية المسؤولية الاجتماعية.

تعد المسؤولية الاجتماعية من البرامج التي تسهم في التنمية المستدامة، حيث تمتد من داخل المنظمة إلى خارجها، كما أنها تهتم بتحقيق الرفاهية للمجتمع.

وسيقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نتطرق فيها إلى تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المطلب الأول، تعريف المسؤولية الاجتماعية للمنظمة في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فنتطرق فيه إلى نطاق وأهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

المطلب الاول: تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية.

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير ودائم التطور وهو يرتبط بالتنمية المستدامة حيث يوجب على المنظمات بجانب البحث عن الثورة والرياح الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يتوجب عليها كذلك العمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين ومحاربة الفساد والمنافسة الشريفة، وتتعدى مسؤوليات المنظمات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة ومحاولة إيجاد الحلول لديها، وتوفير الدعم والمساندة من قبل إدارتها العليا ومجالس إدارتها من أجل التوصل إلى التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواءً محلياً أو عالمياً.

وكما سبق فقد تم الإشارة على أن المسؤولية الاجتماعية تمتد من داخل المنظمة حتى خارجها بوصفها تمثل قرارات المنظمة لتحقيق منافع اقتصادية مباشرة، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المنظمة والذي يساهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، أما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع ومحاولة معالجتها ومحاربتها.

ففي وقت لم تكن فيه المنظمات تتحدث إطلاقاً عن "المسؤولية الاجتماعية" أصبح اليوم النقاش العالمي يركز على قضايا البيئة وآفاق التنمية المستدامة، إذ نالت المسؤولية الاجتماعية حيزاً هاماً من النقاشات في "مؤتمر جوهانسبرغ" سنة 2002¹، وبالرغم من أن عدداً كبيراً من المنظمات تدرك أهمية هذا الاتجاه الجديد إلا أنه لم يتم حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورة مقبولة ومن أهم المفاهيم الفكرية لهذا المفهوم نذكر ما يلي:

أولاً: المفهوم الكلاسيكي (التقليدي)

الذي تعود خلفيته إلى أفكار العالم الاقتصادي آدم سميث والتي تنصب في جانبها الأساسي على كون جميع منظمات الأعمال تسعى إلى تقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى

¹ ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص ص15-16.

ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة، وبهذا الشكل فإن الربح أصبح هدفاً أحادياً تسعى إليه منظمات الأعمال، وهو المحك الدقيق لقياس مستوى نشاط المنظمة ومدى تحقيقها لمسؤوليتها تجاه المجتمع¹.

وفي هذا الصدد يشير العالم الاقتصادي ميلتون فريدمان بالقول: "هناك شيء واحد لا شيء غيره في منظمات الأعمال وبما تتحمله من مسؤولية اجتماعية هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة لزيادة الأرباح. على الأمد الطويل وجعل ذلك قاعدة في انجاز أعمالها"².

وبفضل العديد من الدراسات التي قام بها الباحثين والكتاب أمثال John Stuart et David "Ricard..." وغيرهم وما أسفرت عنه أبحاثهم كون مساهمة المنظمات في تقديم أفضل السلع والخدمات بأقل الأسعار هي بحد ذاتها منفعة مقدمة للمجتمع وهنا تكمن المساهمة في تحقيق المسؤولية الاجتماعية.

أما من جهة الإطار الفلسفي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية فإن التعبير عنه يكون من خلال السلوك والقيم الشخصية لمسييري المنظمة والتي تتميز بمجموعة القيم القائمة على مبدأ "ما هو جيد للمنظمة جيد للمجتمع" باعتبار الربح الهدف الأول والأخير للمنظمة وهو منفعة للمجتمع. وبالرغم من سيادة هذا المفهوم في مرحلة معينة إلا أن التغيرات والتطورات الحاصلة أفرزت أهدافاً أخرى لا تقل أهمية عن تعظيم الربح، كلها أهداف تنسجم مع المفهوم الإداري الحديث.

ثانياً: المفهوم الإداري

مع التطورات الحاصلة والطبيعة الجديدة للمنظمات ظهرت فجوة كبيرة فيما يخص المفهوم الكلاسيكي للمسؤولية الاجتماعية والأهداف التي تطمح المنظمة الوصول إليها (كالوصول على أكبر حصة سوقية، خلق صورة وسمعة للمنظمة... الخ)، وفي هذا الصدد قام العديد من الباحثين بعدة دراسات وتحاليل كان أولها التحليل الذي قام به كل من Berle et Means من خلاله وصلا إلى "أن قوة صنع القرار المتعلقة بحدود المسؤولية الاجتماعية يجب أن ترتبط بالمسييرين أكثر من ارتباطها بالمستثمرين"³.

وفي بحث آخر أجراه العالم Frances X.Sutton عام 1956 أشار فيه إلى "كون المسؤولية الاجتماعية تظهر في المنظمات من خلال موازاة إدارة المنظمة فيما بين عدد العناصر المتفاعلة معها والتي لها تأثير كبير في مساعدة المسييرين لتقديم المزيد من المنافع العامة نحو المجتمع.

¹ سعاد غزال، شاكر عبد الكريم البلداوي، الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع و البيئة في ضوء التحكم المؤسسي، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 36، العدد 97، 2013، ص 262.

² ضيافي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ نفس المرجع، ص 17.

ويضيف العالم الاقتصادي Paul Samuelson: "أن المنظمات الكبيرة هذه الأيام لا تتعهد بتحقيق مسؤوليتها الاجتماعية فقط، بل إنها يجب أن تحاول وبشكل تام عمل ما هو أفضل".¹ وبتبلور الأفكار اتخذ المفهوم الإداري للمسؤولية الاجتماعية بعداً وعمقاً في تحديده، وقد تعزز هذا المفهوم مجموعة الأفكار التي طرحتها لجنة التطوير الاقتصادي كونه "يمثل علاقة المنظمة بالزبائن والمجتمع ككل"، فهو يقوم على فكرة أن المنظمة نظام مفتوح تحقق منفعتها الذاتية مع تحقيق منافع أخرى كإرضاء حاجات الأفراد والاهتمام بالعمال كتوفير الأمن، السلامة، الرعاية الصحية... الخ.

ثالثاً: المفهوم البيئي

بعد أن أدرك المسيريون أن المسؤولية الاجتماعية لا تنحصر فقط داخل المنظمة وإنما تتعدى حدودها ذلك لتصل إلى أطراف وفئات خارجية عديدة، ظهر مفهوم جديد سمي بـ "المفهوم البيئي" أو "نموذج البيئة الاجتماعية"، حيث اعتبر المفهوم الأكثر حداثة وارتباطاً بالبيئة، وما ميز ذلك مختلف الأبحاث والدراسات التي أجراها العديد من الباحثين وكأفضل مثال دراسة كل من " Ralph Nader et John K. Galbraith" على مجموع المنظمات الصناعية الكبيرة ومدى تأثيرها على المجتمع وبها وصلا إلى استنتاج مفاده: "عندما تكون المصلحة الاجتماعية العامة هي القضية فليس هناك أي حق طبيعي يعلو تلك المصلحة".²

المطلب الثاني: تعريف المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزء من استراتيجية المنظمات الحديثة إلا أن الفكر الإداري لم يقدم مفهوم واضح ومحدد لهذه المسؤولية يتسم بالقبول والعمومية حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مازال يحيط به الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية حيث:³ عرف البنك الدولي مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد. كما عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية، وبالتالي فإن المسؤولية

¹ نفس المرجع، ص 17.

² ضيافي نوال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها على الأداء)، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري "لأغراض الاشتراك في المسابقة البحثية لعام حول موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات" كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2010 ص7.

الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من رجال الأعمال بدون وجود إجراءات ملزمة قانونياً. ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الأفعال والتعليم¹.

كما عرف مجلس الأعمال للتنمية المستدامة **World Business Council for Sustainable Development (1998)** المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال على "أنها التزام مستمر من قبل المنظمة لسلك سلوك أخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وكذلك تحسين جودة حياة العاملين وأسرههم، وأيضا تحسين جودة حياة المجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام"².

فالمسؤولية الاجتماعية هي "مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع التي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية إلى تحقيقها كجزء من استراتيجيتها"³.

كما أن المسؤولية الاجتماعية "هي تأثير قرارات وأنشطة المنظمة على المجتمع والبيئة من خلال السلوك الأخلاقي والشفافية مع استدامة المجتمع بالرفاهية الاجتماعية وأخذ بنظر الاعتبار توقعات أصحاب المصالح التي تتوافق مع القانون المعمول به وبما يتفق مع السلوك المعياري للدولية التي يتفق عليها في جميع أنحاء العالم"⁴.

كما تعرف بأنها "مجموعة القرارات والأفعال التي تتخذها المنظمة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة والقيم السائدة في المجتمع والتي تمثل في نهاية الأمر جزءاً من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنظمة والساعية الى تحقيقها كجزء من استراتيجيتها"⁵.

وبصفة عامة يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للمنظمة على أنها "التزام إداري للتصرف والعمل بشكل يحمي ويحسن كل من رفاهية المجتمع ككل، إضافة إلى اهتمامات المنظمة"⁶.

المطلب الثالث: نطاق و أهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

أولاً: نطاق المسؤولية الاجتماعية للمنظمة:

هناك ثلاثة مداخل رئيسية للمسؤولية الاجتماعية وهي:

1-الالتزام الاجتماعي:

¹ بلال خلف السكارنة، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2009، ص 162.

² أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ سنيقرة رفيقة، أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة ايلاف ترين، الضياء، ليند غاز-ورقلة"، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012-2013، ص 2.

⁴ رافد حميد الحدراوي، مهند حميد العطوي، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ولاء الزبون-دراسة حالة لآراء عينة من زبائن مصرف الرافدين فرع الغري-النجف الاشرف، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 17 العدد 4 السنة 2015، ص 33.

⁵ تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2001، ص 27.

⁶ علاء الدين عبد الغني محمود، إدارة المنظمات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 45.

إن فكرة الالتزام الاجتماعي تتطابق مع المبدأ القائل بأن أي تصرف من جانب منظمة الأعمال لا يسهم في تحقيق الربح ولا ينصح به وبالتالي فإن المنظمة التي تطبق مدخل الالتزام الاجتماعي تكون راغبة في تحمل التزاماتها الاجتماعية كما تحددها المعايير السائدة والتشريعات الحكومية فقط. على سبيل المثال، فإن شركة "فيليب موريس" للأحذية قبلت أن تحد من إعلاناتها عن السجائر، وقبلت أيضاً أن تضع تحذيراً لضرر التدخين على كل علبة سجائر من إنتاجها. ومع ذلك فإن هذا التصرف لم يكن من اختيارها بل كان مفروضاً عليها من التشريعات الحكومية، الدليل على ذلك أن نفس الشركة استمرت في الإعلان بكثافة عن منتجاتها ولم تصدر نفس التحذير على منتجاتها في البلاد الأخرى التي لم تصدر نفس التشريع.

2-رد الفعل الاجتماعي:

طبقاً لهذا المدخل، فإن المنظمة تتحمل التزاماتها الاجتماعية. ولكنها إضافة لذلك تكون راغبة في الاستجابة لمطالب وحاجات أكثر للمجتمع بما يزيد من رفاهيته. على سبيل المثال فإن العديد من المنظمات تتبرع بمبالغ متفاوتة للإنفاق على أنشطة خيرية أو رياضية أو ثقافية، وينبغي ملاحظة أن دور المنظمة هنا يقتصر على رد الفعل فقط، وهذا يعني أنها تستجيب لبعض مطالب المجتمع الخيرية أو الثقافية أو الرياضية عند طلبها فقط، ولكنها لا تأخذ دور المبادرة.

3-الاندماج الاجتماعي:

إن المنظمة التي تطبق هذا المدخل لا تكفي بالالتزام الاجتماعي، ولا تتوقف عند رد الفعل الاجتماعي فحسب، بل تتعدى ذلك إلى السعي الجاد للبحث عن وسائل أخرى إضافية لمساعدة المجتمع.

من أمثلة تطبيقات هذا المدخل ما اتبعته شركة ماكدونالد في الولايات المتحدة الأمريكية عندما أنشأت مراكز لمساعدة عائلات الأطفال المرضى وهذا العمل من جانب الشركة يعتبر خارج نطاق الواجب الاجتماعي علاوة على أنه تم بمبادرة من الشركة حيث لم يطلب منها القيام بهذا العمل¹.

ثانياً: أهمية المسؤولية الاجتماعية:

للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسبة للمنظمة والمجتمع والدولة على حد سواء أهمها:

1-بالنسبة للمنظمة:

تحسين صورة المنظمة في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي خصوصاً لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة، إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمة

¹ علاء الدين عبد الغني محمود، مرجع سبق ذكره، ص 48 و 49.

تحسين مناخ العمل كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة¹. وتمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوباً فعالاً مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع. كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية. ومن أهم انعكاسات فوائد المسؤولية الاجتماعية خارج المنظمات هو جعل عملية اتخاذ القرارات على أساس فهم مطور لتطلعات المجتمع، تحسين ممارسات إدارة المخاطر، تعزيز سمعة المنظمة وزيادة ثقة المواطنين بالمنظمة.

أما فوائد المسؤولية الاجتماعية داخل المنظمات هي تحسين وتنظيم العلاقة مع الأطراف المعنية تعزيز ولاء الموظفين ورفع روحهم المعنوية، تحسين سلامة وصحة العاملين، التأثير الإيجابي على قدرة المنظمة في توظيف وتحفيز الموظفين والاحتفاظ بهم وتحقيق الوفورات المرتبطة بزيادة الإنتاجية وكفاءة الموارد².

2- بالنسبة للمجتمع:

زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع مع توليد شعور عالي بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليالي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب. كذلك الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواءً من ناحية البنية التحتية أو الناحية الثقافية. ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين منظمات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

- تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة التنقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمنظمات وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية؛
- كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل والشفافية والصدق في التعامل وهذه تزيد من الترابط الاجتماعي وازدهار المجتمع على مختلف المستويات.

3- بالنسبة للدولة:

تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل إدامة مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية.

¹ بن مسعود نصرالدين، كنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص 5.

² الزهرة رحمان، تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار-حاسي مسعود، ورقة للفترة (2000-2013)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح، ورقة، منشورة، 2014، ص ص 7 و8.

يؤدي الالتزام بالمسؤولية البيئية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المنظمات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية، والمساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المنظمات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار¹.

¹ بن مسعود نصرالدين، كنوش محمد، مرجع سبق ذكره، ص 6.

المبحث الثاني: أساسيات حول المسؤولية الاجتماعية.

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى مختلف الاساسيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال ثلاثة مطالب، المطلب الأول يحوي عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، المطلب الثاني يتضمن مجالات واستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، أما المطلب الثالث فيتضمن مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الاول: عناصر وأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

أولاً: عناصر المسؤولية الاجتماعية:

إن متابعة ما كتب حول المسؤولية الاجتماعية يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عدد كبير من العناصر التي تشكل محتوى المسؤولية الاجتماعية ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة و حسب زمنها وطبيعة الصناعة المبحوثة. و إجمالاً يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية:¹

1- المالكون:

- تحقيق أكبر ربح ممكن.
- تعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل.
- رسم صورة محترمة للمنشأة في بيئتها.
- زيادة حجم المبيعات.
- حماية أصول المنشأة.

2- العاملون:

- رواتب وأجور مجزأة.
- فرص تقدم وترقية.
- تدريب وتطوير مستمر.
- عدالة وظيفية.
- ظروف عمل مناسبة.
- رعاية صحية.
- اجازات مدفوعة.
- اسكان للعاملين ونقلهم.

3- الزبائن:

- منتجات بنوعية جيدة.
- اسعار مناسبة.
- جودة عالية وميسورة الحصول عليها.
- الاعلان الصادق.
- منتجات امينة عند الاستعمال.
- ارشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياها عند الاستعمال.

4- المنافسون:

- منافسة عادلة ونزيهة.

¹ بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة، المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الادارة ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ص 6.

-معلومات صادقة وأمانة¹.

-عدم سحب العاملين من الاخر بوسائل غير نزيهة.

5-المجهزون:

-الاستمرارية في التجهيز.

-اسعار عادلة ومقبولة.

-تطوير استخدامات المواد المجهزة.

-المشاركة في التعامل.

-تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل.

6-المجتمع:

-المساهمة في دعم البنى التحتية؛

-توظيف المعاقين؛

-خلق فرص عمل جديدة؛

-دعم الأنشطة الاجتماعية؛

-المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث؛

-احترام العادات والتقاليد السائدة.

-الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة؛

7-البيئة:

-الحد من تلوث الماء والهواء والتربة؛

-تطوير الموارد وصيانتها؛

-الاستخدام الامثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها؛

-التشجير وزيادة المساحات الخضراء.

8-الحكومة

-الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجيهات الصادرة من الحكومة؛

-احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف؛

-تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الاخرى وعدم التهرب منها؛

-المساهمة في الصرف على البحث والتطوير؛

-المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة؛

-المساهمة في اعادة التأهيل والتدريب.

9-جماعات الضغط الاجتماعي

-التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك؛

-احترام أنشطة جماعات حماية البيئة؛

-احترام دور النقابات العامة والتعامل الجيد معها؛

-التعامل الصادق مع الصحافة².

¹ بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² بلال خلف السكارنة، مرجع سبق ذكره، ص 166 167.

ثانياً: ابعاد المسؤولية الاجتماعية:

جاءت مساهمة (carroll) بنقله نوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث ميزت بين أربعة ابعاد رئيسية لهذا المفهوم:¹

1- البعد الاقتصادي: حيث تمارس منظمة الاعمال انشطة اقتصادية لتحقيق الكفاءة والفعالية. وتستخدم الموارد بشكل رشيد لنتج سلع وخدمات بنوعية راقية. وتوزع العوائد بشكل عادل على عوامل الإنتاج المختلفة. بتحقيق ذلك تكون قد تحملت مسؤولية اقتصادية.

2- البعد القانوني: حيث يندرج في هذا الاطار الالتزام الواعي والطوعي بالقوانين والتشريعات الحاكمة لمختلف الجوانب في المجتمع. سواءً كان هذا في الاستثمار أو الأجور أو العمل أو البيئة أو المنافسة أو غيرها.

3- البعد الاخلاقي: الذي تراعي المنظمة من خلاله منظمة الاعمال الجانب الأخلاقي في كل قراراتها ومساها في الصناعة التي تعمل فيها، تجنباً لأي ضرر قد يلحق المجتمع.

4- البعد الخيري: الذي يشمل على التبرعات والهبات والمساعدات الاجتماعية الخيرية التي تخدم المجتمع ولا تهدف إلى الربح. كما قد تتبنى المنظمة في هذا الاطار قضية أساسية من قضايا المجتمع وتعمل على دعمها و متابعتها.

الشكل (01-01): هرم كارول (carroll) للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: مقدم وهيبية، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2013-2014، ص80.

¹ مقدم وهيبية، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، منشورة، جامعة وهران، 2013-2014، ص ص 79 80.

وفي الجدول التالي حوصلة لأكثر الممارسات شيوعا و التي يمكن اعتبارها أساسية للمسؤولية الاجتماعية اتجاه أطراف المستفيدين:

الجدول(01-01): أبعاد وعناصر المسؤولية الاجتماعية للمنظمة حسب نموذج carroll

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
<ul style="list-style-type: none"> • منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. • احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين. 	المنافسة العادلة	الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> • استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي. • استخدام التكنولوجيا في معالجة أضرار المجتمع. 	التكنولوجيا	
<ul style="list-style-type: none"> • عدم المتاجرة بالمواد المضرة. • حماية الأطفال صحيا وثقافيا. • حماية المستهلك من المواد المضرة. 	قوانين حماية المستهلك	القانوني
<ul style="list-style-type: none"> • منع التلوث. • منع الاستخدام التعسفي للموارد. • صيانة الموارد وتميئتها. 	حماية البيئة	
<ul style="list-style-type: none"> • منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. • ظروف العمل. • إصابات العمل. • التقاعد وخطط الضمان الاجتماعي. • عمل المرأة. • عمل المعوقين. 	السلامة والعدالة	
<ul style="list-style-type: none"> • مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. • مراعاة حقوق الإنسان. 	المعايير الأخلاقية	الأخلاقي
<ul style="list-style-type: none"> • احترام العادات والتقاليد. • مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية. 	الأعراف والقيم الاجتماعية	
<ul style="list-style-type: none"> • نوع التغذية. • الملابس. • الخدمات. • النقل العام. 	نوعية الحياة	الخير

المصدر: ضيافي نوال، مرجع سبق ذكره، ص ص 31 32.

المطلب الثاني: مجالات واستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.
أولاً: مجالات المسؤولية الاجتماعية:

يمكن لمنظمة الأعمال أن تمارس دوراً اجتماعياً تجاه أصحاب المصالح أو البيئة الطبيعية ورفاهية المجتمع بشكل عام. ونجد بعض منظمات الأعمال حاضرة في هذه المجالات الثلاث بقوة في حين أن البعض الآخر قد يكون متواجداً في مجال واحد أو اثنين وبممارسات محدودة وبسيطة.

1- أصحاب المصالح (Stakeholders):

إن واحداً من المجالات المهمة التي تمارس فيها منظمات الأعمال دوراً اجتماعياً هو محور أصحاب المصالح هو الأفراد أو المجموعات أو المنظمات التي تتأثر مباشرة بسلوكيات ووجود المنظمة ولهم حصة أو فائدة منها أو من أدائها. وإذا ما أردنا استعراض بعض أصحاب المصالح فيمكن الإشارة إلى:

-العاملون (Employees)

-الزبائن (Customers)

-المجهزون (Suppliers)

-المالكون والمستثمرون وحملة الأسهم والدائنون (Owners, Stokholders, Investors and Creditors)

-المنافسون (Competitors)

-الحكومة ودوائرها المختلفة (Government and Agencier)

-جماعات الضغط (Interest Groups)

2- البيئة الطبيعية (Natural Environment)

منذ زمن ليس بالبعيد وتحديداً عام 1970 عندما احتفل بيوم الأرض لأول مرة كان مدراء المنظمات يرون أن الناشطين في هذا المجال والمحتفلين هم مجموعة من المتطرفين والمعارضين لحرية الاستثمار والعمل.

أما اليوم فإن جماعات حماية البيئة من التلوث الذي يصيب الماء والهواء والتربة هم قوة حقيقية ضاغطة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ولهم كلمتهم المسموعة وآراؤهم المحترمة التي يساندها ملايين الناس. لقد أصبحت البيئة محل اهتمام المدراء خصوصاً بعد صدور الحزمة الخاصة بالأمان البيئي المتمثلة بالأيزو ISO14000.

هناك الكثير من الأعمال التي تتسبب بتلوث بيئي خطير مثل المنظمات الصناعية الكيماوية والنفطية بشكل رئيس وكذلك المستشفيات بمخلفاتها الخطيرة بل إنه لا توجد منظمة أعمال اليوم إلا وينجم عن عملها مخلفات تضر البيئة وتؤدي إلى تأثيرات سلبية على الحياة النباتية والحيوانية. ويمكن لقيادات منظمات الأعمال أن تأخذ بنظر الاعتبار العناصر التالية المتعلقة بالبيئة:¹

¹ صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالي، الإدارة والاعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن-عمان، 2007، ص ص94 96.

2-1 الأفراد العاملون في المنظمة: أن يكونوا واعين إلى أهمية العمل في بيئة صحية والموازنة بين حياتهم العائلية والعمل.

2-2 المجتمعات المحلية: أن يسود الوعي بأن أداء المنظمات سيكون أفضل عندما تعمل في مجتمعات تقدر الصحة والنظافة.

2-3 البيئة الطبيعية: كلما عاملت المنظمة البيئة الطبيعية باحترام وتنمية كلما كان ربحها وعوائدها أكبر.

2-4 المدى البعيد: يجب أن يكون الاهتمام بالبيئة الطبيعية وحمائتها هدفاً بعيد المدى ومستمرًا.

2-5 السمعة الحسنة: إن سمعة منظمة الأعمال الحسنة في مجال حماية البيئة وصيانتها له مردودات مستقبلية بل هو استثمار مستقبلي.

3-رفاهية المجتمع بشكل عام (Society Weifare in General):

يعتقد البعض أن منظمات الأعمال، بالإضافة لاهتمامها بأصحاب المصالح والبيئة الطبيعية يجب أن تعمل على ترقية الرفاه الاجتماعي بشكل عام من خلال المساهمة في الأنشطة الخيرية Philanthropy وأعمال الإحسان Charity ودعم أنشطة ثقافية وفنية تساهم في رفع ذوق المجتمع وعدم خرق مبادئ وحقوق الإنسان وما يرتبط بها من أمور أخرى.

ثانياً: استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية:

يمكن ان نجد الأداء الاجتماعي للمنظمة متمحوراً في أربعة توجهات أو استراتيجيات او مواقف تندرج في تبنيتها لممارسات المسؤولية الاجتماعية والاسهام في الانفاق على الانشطة الاجتماعية ابتداءً من استراتيجية الممانعة او عدم تبني أي دور اجتماعي على الاطلاق وانتهاءً باستراتيجية المبادرة الطوعية الاجتماعية حيث هناك دوراً اجتماعياً رئيسياً لمنظمة الأعمال وكالاتي:

1-استراتيجية الممانعة او عدم التبني (Obstructionist Strategy):

وتعرض هذه الاستراتيجية اهتماماً بالأولويات الاقتصادية لمنظمات الاعمال دون تبني أي دور اجتماعي لأنه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب ان تتركز على تعظيم الربح والعوائد الاخرى¹.

2-الاستراتيجية الدفاعية (Defensive Strat): القيام بدور اجتماعي محدود جداً وبما يتطابق مع المتطلبات القانونية المفروضة فقط وهو لحماية المنظمة من الانتقادات وبالحد الأدنى (Do The Minimum Legally Reequired) ويقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة وضغوط الناشطين في مجال البيئة.

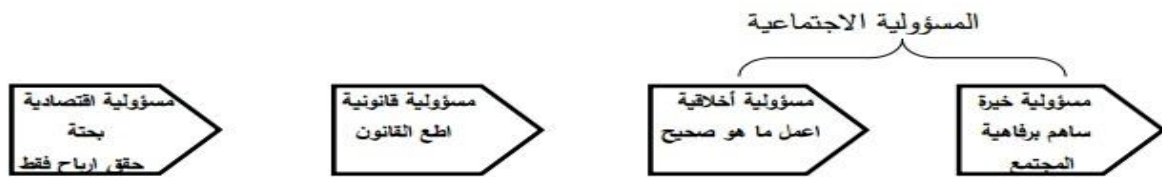
3-استراتيجية التكيف (Accommodative Stategy): هنا تخطو المنظمة خطوة متقدمة اخرى باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الانفاق في الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الاخلاقية

¹ صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 95 96.

والقانونية اضافة إلى الاقتصادية حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الاعراف والقيم وتوقعات المجتمع.

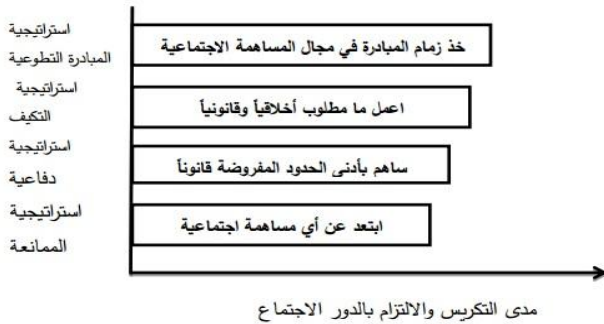
3- استراتيجية المبادرة التطوعية (Proactive Strategy): تأخذ الادارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وذلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء وانسيبائهم وفق المواقف المختلفة. تتميز هذه الاستراتيجية بأن الأداء الشامل لمنظمة الاعمال يأخذ دائماً في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصالحته¹. ويمكن أن تصور ما تقدم من أفكار في المخططين التاليين:

الشكل (01-02): استراتيجيات تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الادارة والاعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن-عمان، 2007، ص97.

الشكل (01-03): استراتيجيات تبني المنظمة للمسؤولية الاجتماعية



مدى التكريس والالتزام بالدور الاجتماع

المصدر: صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، الادارة والاعمال، الطبعة الاولى، 2007. **المطلب الثالث: مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمنظمة:**

تستند المسؤولية الاجتماعية للمنظمات على المبادئ الأساسية التالية:²

¹ صالح مهدي محسن العامري، طاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 95 98.
² عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين شنيبي، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، ورقة قدمت إلى المنتدى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 232.

أولاً: مبدأ الإذعان القانوني: أن تلتزم المنظمة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكتوبة والمعلنة والمنفذة طبقاً لإجراءات راسخة ومحددة والإلمام بها.

ثانياً: مبدأ احترام الأعراف الدولية: أن تحترم المنظمة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات والمواثيق والقرارات والخطوط الإرشادية عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية المجتمعية.

ثالثاً: مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية: أن تقر المنظمة وتتقبل أن هناك تنوعاً بالمصالح للأطراف المعنية وتنوعاً في أنشطة ومنتجات المنظمة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

رابعاً: مبدأ القابلية للمسائلة: أن تكشف المنظمة وبشكل منظم للجهات المتحكمة والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمانة والى حد ملائم السياسات والقرارات والإجراءات ومن ضمنها الإجراءات التصحيحية-التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر وأيضاً الآثار المتوقعة لما سبق على الرفاهية المجتمعية وعلى التنمية المستدامة.

خامساً: مبدأ الشفافية: تفصح المنظمة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة على البيئة والمجتمع، وأن تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثرهم بشكل جوهري من قبل المنظمة.

سادساً: مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان: أن تنفذ المنظمة السياسات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار وضعت الأمم المتحدة مبادرة جماعية صادرة عن المنظمات الكبرى لتطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، وتهدف هذه الاتفاقية إلى حشد طاقات رجال الأعمال وطرح الحلول لمواجهة تحديات العولمة .

كما تأتي ثمرة للجهود المخلصة من جانب المنظمات، حيث أنها لا تعد بمثابة جهاز رقابي، بل مبادرة طوعية تقوم على مبدأي المساءلة القانونية والشفافية. كما أنها مبادرة متعددة الأطراف، فبالإضافة إلى المنظمات الكبرى، هناك الحكومات المحلية، والاتحادات العمالية، والمعاهد التعليمية، ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني. وقد تم إيجاز الأفكار التي تقوم عليها الاتفاقية في عشرة مبادئ:

1- حقوق الانسان:

المبدأ الأول: يتعين على المنظمات تأييد واحترام حماية حقوق الإنسان المعلنة في كافة دول العالم.

المبدأ الثاني: التأكد من عدم التورط في أعمال تنطوي على مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان.

2- معايير العمل:

المبدأ الثالث: تؤيد المنظمات حرية المشاركة وتعترف اعترافاً فعلياً بحق المساومة الجماعية.

المبدأ الرابع: القضاء على كافة أشكال الإلزام والإجبار على العمل.

المبدأ الخامس: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.

المبدأ السادس: القضاء على التمييز في الوظائف والمهن.

3- البيئة:

المبدأ السابع: يتعين على المنظمات أن تتبنى أسلوباً حذراً عند التعامل مع التحديات التي تواجه البيئة.

المبدأ الثامن: تبني المبادرات التي تنمي الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة.

المبدأ التاسع: التشجيع على تطوير ونشر التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

4- محاربة الفساد:

المبدأ العاشر: يتعين على المنظمات أن تعمل على محاربة كافة أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

المبحث الثالث: محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمنظمة توسع لنطاق المحاسبة التقليدية التي كانت تقتصر على الجانب المالي أو الاداري فقط، لتشمل بالإضافة الجوانب الاجتماعية. ويقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يشمل نشأة وتعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، المطلب الثاني يتضمن مجالات وأهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية، اما المطلب الثالث يشمل الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

المطلب الاول: تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

على الرغم من أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب على المنظمة تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين على تعريف محدد وواضح لها. ويمكن استعراض بعض هذه التعاريف بهدف إظهار وجهات النظر المختلفة كالتالي:

عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بأنها "هي منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع، بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة"¹.

كما عرفت بأنها "عملية تحليل وقياس الأنشطة التي تنتج عن طبيعة عمل المنظمات والتي لها تأثير على العاملين والمجتمع والبيئة، ومن ثم الإفصاح عن هذا القياس بقيم نقدية في تقاريرها المالية، لمعرفة مدى المساهمة في تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع، ومساعدة الدولة في تحمل بعض أعباء التنمية، بما يساعد على اتخاذ القرارات بناءً على هذه القوائم المعدلة اجتماعياً"².

أما جري وبيركز (Gray and perks,1984) فإنهما يعرفان محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها "عملية قياس وتوصيل المعلومات ذات الصلة بآثار ونشاطات منظمة على رفاهية العاملين والمجتمع المحلي والبيئة"³.

وتعرف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كالاتي "تشير المحاسبة الاجتماعية والاقتصادية الى تنظيم وقياس وتحليل النتائج الاجتماعية والاقتصادية للسلوك الحكومي والمنظمات الخاصة"¹.

¹ محمد سالم اللولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، الجامعة الإسلامية، غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير، 2009، ص ص 29 30.

² نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية- حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة، أطروحة كتورة، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، جامعة دمشق، 2010، ص ص 30 31.

³ أياد محمد عودة، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية (تطبيقية) على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الأردن، مشروع بحث لغاية استكمال متطلبات تخرج لبرنامج ماجستير المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008، ص 47.

ويمكن تعريف محاسبة المسؤولية على النحو التالي "هي أسلوب إداري-محاسبي يهدف إلى تصميم النظام المحاسبي ليحقق رقابة فعالة على الأداء عن طريق الربط مباشرة بين التقارير المحاسبية من جهة وبين الأشخاص المسؤولين من جهة ثانية وفقاً لهيكل التنظيم الإداري للمنظمة بجميع مستوياته الإدارية².

وتعرف المحاسبة الاجتماعية بأنها منهج لقياس و توصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة³.

كما عرفها كل من الباحثان (Kyay and Yuyla) بأنها هي المحاسبة التي تقوم بقياس وتقييم الأحداث الاجتماعية والاقتصادية معاً سواء للحكومات وللنظمات. على اعتبار أن المحاسبة التقليدية هي التي تقوم بقياس الأحداث الاقتصادية فقط.

ويرى (Ramanathan) أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عملية اختيار متغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المنظمة، ثم تقديم معلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، وأخيراً إيصال هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع سواء كانت هذه الأطراف من داخل المنظمة أو خارجها.

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتمحور حول حصر جميع أنشطة المنظمة ذات المضمون الاجتماعي ومن ثم قياس أدائها الاجتماعي على مستوى المنظمة ككل وأخيراً الإفصاح والتقرير عن نتائج القياس بصورة تتناسب وتتلاءم مع احتياجات الأطراف ذات العلاقة بنشاط المنظمة⁴.

المطلب الثاني: مجالات وأهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة

أولاً: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

إن مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية ذات طبيعة متحركة، فهي تتغير من زمن إلى آخر تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وكذلك لتقدم المعرفة العلمية وأثار بعض الظواهر البيئية والاجتماعية، وهي تتغير أيضاً تبعاً لتغيرات القيم والمواقف في المجتمع، وبالتالي تصبح الرقابة وتقييم الأداء الاجتماعي محوراً للاهتمام، لذلك ليس هناك نطاق ثابت محدد للأنشطة الملائمة

¹ علي حسن الدوجي، المحاسبة في المسؤولية الاجتماعية مع اشارة لما مطبق في العراق، كلية الادارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن والخمسون، 2006، ص 122.

² سعيد مخلد النعيمات، فارس جميل الصوفي، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون، 2011، ص 312.

³ أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص 270.

⁴ محمد سالم اللولو، مرجع سبق ذكره، ص 30.

اجتماعياً، فمن الطبيعي وجود بعض التباين في تحديد هذه الأنشطة و تبويبها وتصنيفها في مجموعات متجانسة.

يمكن دمج بعض المجالات السابقة والتركيز على عرض أربع مجموعات متجانسة، تعتمد أساساً لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي والتقارير عنه، وهذه المجالات هي:

1- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية: ويتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الإنتاجي للمنظمة، بحيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية أو إصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وتوجيه البحث عن تقنيات كفؤة، تساعد في تخفيف استخدام الموارد الطبيعية وتوجيه البحث عن تخفيف استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد ومن التقليل للهدر والتلف، ويجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المنظمة بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه والضوضاء، ووضع برامج للتخلص من المخلفات الصلبة، واتباع تقنيات كفؤة لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات ومساهمات المنظمة في المحافظة على المصادر النادرة للمواد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها.

2- مجال المساهمة العامة: ويتضمن هذا المجال تأثير أنشطة المنظمة على الأشخاص العاملين فيها كمورد بشرية تسهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف المنظمة، وأهم هذه الأنشطة هي إجراءات الاستقطاب والتعيين والتدريب المتاحة للعاملين، والأمن الوظيفي واستقرار الأيدي العاملة وسياسة الترقية.

3- مجالات مساهمات المنتج سواء سلعة أو خدمة: ويتضمن هذا المجال المظاهر النوعية للمنتجات، مثل منفعتها طول حياتها أمانها وقابليتها لتقديم الخدمة، أو الوظيفة المرجوة، وكذلك أثرها على تلوث البيئة، إضافة إلى نيلها رضا المستهلك الصدق في الإعلان والوضوح عن طريق الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام، وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدة صلاحية الاستخدام¹.

ثانياً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة:

إن التزام المنظمات بمسؤولياتها الاجتماعية يضمن لها دعم جميع أفراد المجتمع من حيث الاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها، وأيضاً من ضمن الفوائد التي تجنيها المنظمات ذات الممارسات للمسؤولية الاجتماعية "تقليل تكاليف التشغيل، تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات، زيادة المبيعات، اخلاص العملاء، وزيادة الإنتاجية والنوعية"².

¹ فهد راعي الفحاء، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، 2012، ص 27 28.

² جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة المجمعة-المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17(1) 2016، ص 114.

ويرى (أمين السيد أحمد لطفي) من خلال تعريفه للمحاسبة الاجتماعية أن أهدافها يمكن أن تكون على النحو التالي:

1- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمنظمة دورياً عن طريق مقابلة التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية؛

2- توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة؛

3- إمكانية تقييم الأداء الاجتماعي للإدارة بالشكل الذي يمكن مع تقييم الأداء الاقتصادي تقييم الأداء الشامل للمنظمة¹.

المطلب الثالث: الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

ويتم التطرق في هذا المطلب إلى الآتي:

أولاً: تعريف الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة:

عرفه (Mathews) بأنه "الإفصاح الاختياري (voluntary) عن المعلومات الوصفية والكمية-سواءً كانت تلك المعلومات كمية مالية أو غير مالية-والذي تقوم به المنظمة لإعلام أو التأثير على فئات مختلفة من مستخدمي تلك المعلومات"².

يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على أنه عرض البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة³.

وتم تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأنه "الطريقة التي بموجبها تستطيع المنظمة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية"⁴.

وهو "الطريقة التي تستطيع المنظمة بموجبها إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المضامين الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحق بها أداة لذلك"⁵.

ثانياً: أساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية:

لقيت أساليب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للمنظمة تشجيع المنظمات والجمعيات والمحاسبين اللذين يعترفون بأن القوائم المالية الحالية غير كافية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لذلك أوصت بتشجيع تضمين القوائم المالية المنشورة مثل هذه المعلومات. ويمكن تمييز ثلاثة اتجاهات في أسلوب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية وهي:

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 270 271.

² سلمان عبد الله الزامل، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية "دراسة تحليلية للتقارير المالية السنوية لشركات الإسمنت والبتروكيماويات"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، جامعة أم القرى، منشورة، 2015، ص 15.

³ محمد سالم اللولو، مرجع سبق ذكره، ص 65.

⁴ جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 111.

⁵ نوفان حامد محمد لعليمان، مرجع سبق ذكره، ص 72.

1- إعداد تقارير وصفية تتضمن شرحاً للمساهمات الاجتماعية للوحدة و التأثيرات الناشئة عنها متمثلة في: الأضرار والمنافع الاجتماعية، وتعد مثل هذه التقارير في حالة وجود صعوبة في قياس الأنشطة من قبل المحاسبين، والإفصاح في هذه التقارير يعتمد على درجة كفاءة صانع التقرير وهناك عدة ملاحظات عن هذا النوع من التقارير منها:

- أن الإفصاح في هذه التقارير يعتمد على القدرة في صياغة الأنشطة الاجتماعية ووصفها؛
- صعوبة التحقق من صحة البيانات الواردة فيها وإخضاعها للتدقيق؛
- لا يمكن استخدامها في إجراء المقارنات بين المنظمات الاقتصادية المختلفة.

2- التقارير التي تفصح عن التكاليف الاجتماعية ويتحدد الإفصاح في هذا النوع من التقارير بالتكاليف الاجتماعية فقط دون الأخذ بنظر الاعتبار المنافع الاجتماعية المتحققة لصعوبة قياسها ومن سمات هذه التقارير هو إفصاحها عن حجم الأعباء التي تحملتها الوحدة لقاء تنفيذها للأنشطة الاجتماعية، فضلاً عن سهولة إجراء المقارنات بينها وبين المنظمات الأخرى.

3- التقارير التي تفصح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية وتترود هذه التقارير قراءها بمؤشرات كمية عن التكاليف والمنافع التي نتجت عن تأثيرات المنظمة اجتماعياً، وتعد هذه التقارير أكثر شيوعاً لتوافقها مع غالبية الأعراف والمبادئ المحاسبية فهي تقابل التكاليف بالإيرادات، وبذلك فهي أفضل في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة.

مما سبق يتضح بأنه لا يوجد أسلوب موحد لعرض معلومات المسؤولية الاجتماعية، وهذه تعد من الصعوبات التي تواجه الإفصاح المحاسبي، إذ أن هناك عدة دراسات أظهرت عدة نماذج للتقارير و القوائم الاجتماعية التي يمكن بواسطتها الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية منها إعداد قائمة للدخل الاجتماعي للمنظمة، فضلاً عن وجود أساليب أخرى للإفصاح الاجتماعي منها:

- إعداد كشف الأثر الاجتماعي الذي يقابل فيه المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية للتوصل إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي على مستوى المنظمة الاقتصادية؛

- اعداد حساب تسوية المبادلات والمعاملات الاجتماعية؛

- اعداد حساب الأرباح والخسائر المالي والاجتماعي وهو عبارة عن أرباح وخسائر معدل بنتائج الأداء الاجتماعي؛

- اعداد قائمة للمركز المالي الاجتماعي للوحدة توضح الموجودات والمطلوبات الخاصة بالنشأطين الاقتصادي والاجتماعي.

ويؤيد الباحث بأنه يجب أن يكون الإفصاح المحاسبي عن بيانات المسؤولية الاجتماعية على

وفق النقاط الآتية:

- التعرف على مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في مجالات حماية البيئة والمستهلكين والمجتمع في الحكم على كفاءة الأداء الاجتماعي لأداء المنظمة الاقتصادية؛
- لم يعد الربح هو المعيار الوحيد للتفضيل من جانب المستثمرين بل أصبحت هناك معايير دينية، سياسية، اقتصادية وأخلاقية تؤثر في قرار الاستثمار؛
- إن الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن بيانات المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يسهم في تحسين النتائج وتمثيلها؛
- مطالبة الجمعيات والهيئات والمنظمات العلمية الاجتماعية لإعادة النظر في مسألة الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية وحاجات مستخدمي قوائمها المالية؛
- تؤثر معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية في الوحدات الاقتصادية سواءً كانت مالية ام كمية في نفقات والتزامات وأصول الوحدة وقراراتها الإدارية التي تعد مسألة الإفصاح عنها هي من صلب العمل المحاسبي¹.

أكد الاتجاه الحديث للفكر المحاسبي على ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات ذات التأثير الاجتماعي وتحديد العوائد الاجتماعية وتوزيع التكاليف للأنشطة الاجتماعية المختلفة².

ثالثاً: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية الواجب الإفصاح عنها:

وتتمثل هذه المجالات في الآتي:

1- مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية:

ويتضمن أهم الأنشطة التي من شأنها المحافظة على البيئة، ومنع التدهور البيئي، كالاقتصاد في استخدام المواد الأولية ومصادر الطاقة، والسعي لاكتشاف مصادر جديدة لتعويض المواد الأولية والطاقة، وتخفيض ما يسبب تلوث الماء والهواء والتربة والتخلص من المخلفات بطريقة من شأنها أن تقلل من التلوث.

2- مجال المساهمة العامة:

وتتضمن الأنشطة التي شأنها أن تحقق الرفاه لأفراد المجتمع، وتشارك الدولة في القيام بواجباتها الاجتماعية مثل (خلق فرص عمل، دعم البرامج العلمية والثقافية والرياضية، توفير الخدمات الصحية، التبرع للمؤسسات والجمعيات الخيرية).

3- مجال الموارد البشرية (العاملين):

¹ طه أحمد حسن أرديني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين 83(28)، 2006، ص 158 160.

² طه أحمد حسن أرديني، مرجع سبق ذكره، ص 160.

ويتضمن الأنشطة التي من شأنها تلبية متطلبات العاملين بالمنشأة بهدف تحسين أحوالهم بشكل عام، والتي تمثل مجالاً داخلياً من مجالات المسؤولية الاجتماعية مثل (توفير أجور مناسبة، تحقيق فرص متساوية للتزقي، توفير البرامج التدريبية اللازمة لاكتساب المهارات، توفير بيئة عمل صحية، وضع نظام للتأمين و الحوافز).

4- حماية المستهلك:

يتضمن هذا المجال كل ما من شأنه زيادة الأرباح، وزيادة القدرة التنافسية للمنشأة وتحسين العلاقة مع العملاء والمحافظة على رضاهم مثل (الصدق والأمانة في الاعلان والترويج لمنتجات المنظمات، كتابة تواريخ الانتاج والصلاحية، التعريف بمخاطر الاستخدام، الشفافية وعدم الغش في التعامل مع العملاء، والرد على شكاوي العملاء)¹.

رابعاً: العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:²

هنالك بعض العوامل والاعتبارات المؤثرة في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية وهي:

1- عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية: إن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يؤدي الى تحمل المنظمة الاقتصادية تكاليف إضافية لذلك قد لا تلجأ هذه الوحدات إلى تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لأنه سيولد تكاليف إضافية ناجمة عن متطلبات التوسع في الإفصاح، وسنبين أثر هذه العوامل في المنظمة الاقتصادية وكما يأتي :

1-1 حجم الوحدة الاقتصادية: ان المنظمات الاقتصادية الكبيرة الحجم تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة اكبر من المنظمات المتوسطة والصغيرة الحجم وذلك لعدة اسباب منها :

- ان المنظمات الاقتصادية الكبيرة يكون تأثيرها اكثر وضوحا في المجتمع من حيث عدد العاملين فيها ونوعية المنتجات التي تقوم بإنتاجها وحجم تأثيرها في البيئة؛

- ضغط وسائل الاعلام والمجتمع بصورة عامة يتجه نحو المنظمات الاقتصادية الكبيرة ويتطلب منها افصاح موسع بصورة اكبر من المنظمات الصغيرة الحجم؛

- إن المنظمات الاقتصادية الكبيرة يمكن أن تتحمل التكاليف المترتبة على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الطوعي وتستطيع ان تستخدم الافراد المؤهلين للقيام بذلك؛

- تحاول المنظمات الاقتصادية الكبيرة الحجم المحافظة على صورتها أو لكي تمنع التدخل الحكومي.

1-2 طبيعة الصناعة: تؤثر طبيعة الصناعة التي تعمل بها المنظمة الاقتصادية على درجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فالمنظمات التي تعمل في مجالات النفط والمنتجات الكيماوية والصناعات

¹ جعفر عثمان الشريف عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 114.

² ماهر ناجي علي، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية 9، العدد 26، 2013، ص ص 161 164.

الاستخراجية والاتصالات تقوم بالإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية بصورة أكبر من المنظمات التي تعمل في المجالات الأخرى، وايضا المنظمات التي تعمل في مجال تقنية المعلومات تقوم بالإفصاح بصورة أكبر من غيرها بسبب امتلاكها للخبرة في مجال استخدام شبكة المعلومات الدولية.

1-3 أرباح المنظمة الاقتصادية: هنالك علاقة بين أرباح المنظمة ودرجة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث يشير (Tagesson and others) إلى أن الإدارة التي لها القدرة والمعرفة بكيفية توليد الأرباح ستكون بالنتيجة لديها المعرفة والفهم الكافي حول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وآثار ذلك على أرباح الوحدة فكلما ازدادت أرباح الوحدة ازداد مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث أن الوحدات ذات الأرباح الجيدة تستطيع أن تتحمل تكاليف الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

1-4 المنظمات الاقتصادية المتعددة الجنسيات: إن المنظمات الاقتصادية المتعددة الجنسيات تقوم بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بصورة أكبر من المنظمات الاقتصادية المحلية وذلك للسببين الآتيين:

- عندما تحتاج هذه المنظمة الى زيادة في رأسمالها فإن الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية يعتبر أحد الوسائل التي تستخدم لجذب عدد كبير من المستثمرين وبأقل كلفة؛

- لأن المنظمات الاقتصادية المتعددة الجنسيات تكون اسهمها مدرجة في اكثر من سوق مالي فيكون عدد مساهمها كبير لذلك فإنها تلجأ الى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لإرضاء مساهمها.

1-5 عمر المنظمة الاقتصادية: يبين (chio) الى ان هنالك علاقة ايجابية بين عمر المنظمة الاقتصادية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية حيث كلما ازداد عمر المنظمة ازدادت نشاطاتها الاجتماعية وازدادت خبرتها في هذه النشاطات ويشير (Parsa and kouhy) إلى أن المنظمات الاقتصادية الأكبر عمراً لها نشاطات كبيرة في مجالات المسؤولية الاجتماعية ولديها عمليات تشغيلية كبيرة وبالتالي فإن لديها معلومات واسعة لكي تفصح عنها بخلاف المنظمات الاقتصادية الأصغر عمراً التي قد لا تكون لديها مجالات واسعة ونشاطات كثيرة لكي تفصح عنها.

1-6 ملكية المنظمة الاقتصادية: إن المنظمات الاقتصادية المملوكة للدولة تفصح عن المعلومات الاجتماعية بنسبة أكبر من المنظمات المملوكة للقطاع الخاص وما يؤكد ذلك النتائج التي توصل إليها (others Tagesson and) ويبين أن سبب ذلك هو الآتي:

- المنظمات المملوكة للدولة تسعى لان تكون نموذجاً جيداً يحتذى به من قبل المنظمات الأخرى؛

- ان الضغط موجه نحوها من قبل الدولة ووسائل الاعلام اكثر من المنظمات المملوكة للقطاع الخاص؛

- في بعض الدول يفرض القانون على المنظمات المملوكة لها ان تتمتع بدرجة عالية من الشفافية الامر الذي يتيح لأي مواطن الاطلاع على سجلاتها.

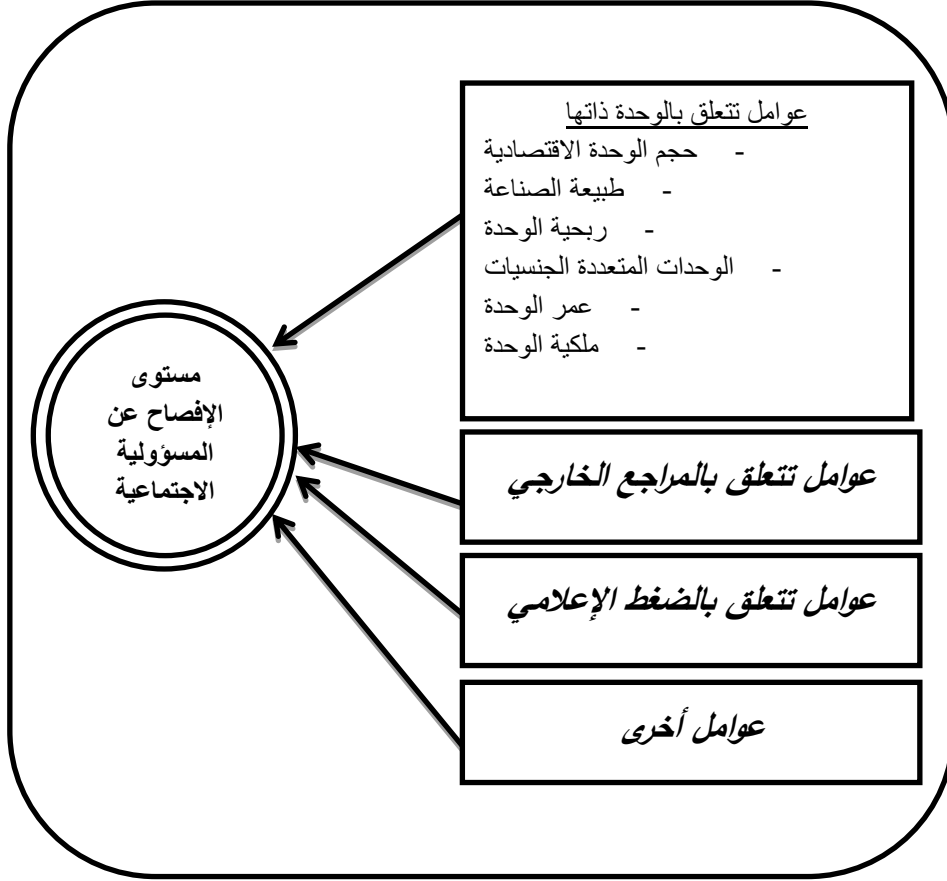
2-عوامل تتعلق بالمراجع الخارجي: قد يظهر المراجع الخارجي معارضته لأي توسع في الافصاح من شأنه القاء مسؤوليات جديدة على عاتقه ولا سيما تلك المجالات التي تتطلب مراجعة عمليات وأنشطة غير تقليدية، ويشير (Chio) إلى أن على المراجعين الخارجيين ان يحثوا زبائنهم لممارسة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأن شركات المراجعة الكبرى تكون غير خاضعة لتأثير الزبائن عليها بل هي تمتلك تأثيراً كبيراً نحو الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فإن المنظمات الاقتصادية التي تقوم بتدقيقها شركات المراجعة الكبرى يمكن ان تفصح بصورة اكبر من مثيلاتها.

3-عوامل تتعلق بالضغط الاعلامي: يمكن ان يؤثر الضغط الاعلامي تأثيراً واضحاً في الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال تسليط الضوء على بعض مخلفات المنظمات الاقتصادية غير المرغوبة، وبالتالي فإن ذلك سيحفز المجتمع ويطالب من هذه المنظمات تخفيف اثارها السلبية وأن تلعب دوراً اجتماعياً اكبر، وتحاول العديد من المنظمات تغطية تأثيراتها السلبية في المجتمع من خلال زيادة الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لذلك فانه في كثير من الاحيان هنالك علاقة ايجابية بين الضغط الاعلامي ومستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

4- عوامل أخرى :

فضلاً عما تم ذكره فإن هنالك بعض العوامل والتي تؤثر في مستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومنها مدى ضغط الاجهزة الحكومية على المنظمات الاقتصادية ومدى استعداد هذه الوحدات وامكانية امتلاكها للخبرات والكوادر المؤهلة لكي تتبنى هذا الافصاح.

الشكل (01-04): العوامل المحددة لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.



المصدر: ماهر ناجي علي، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، 2013، ص 164.

خلاصة الفصل:

وخلصنا نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية مجموعة برامج تتبناها المنظمات من أجل الاهتمام بالعاملين فيها وتحقيق الرفاه للمجتمع ككل وحماية البيئة المحيطة بها، حيث تعود على المنظمة بفوائد جمة تزيد من سمعتها الحسنة أمام المجتمع، كما أن تبني برامج المسؤولية الاجتماعية من قبل المنظمة يؤدي إلى تحقيق أهدافها، فضلا عن تحقيق مبدأ الريح على المدى البعيد، من خلال زيادة دورها الاجتماعي ودعمها للأنشطة الاجتماعية.

الفصل الثاني

التك

قيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي

تمهيد

يعتبر التدقيق الاجتماعي مكملاً للتدقيق المالي والمحاسبي الذي بدوره يحقق التكامل بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية للفرد والمجتمع فهو عملية مستمرة لفحص وتحليل وتقويم ودراسة وتشخيص استراتيجي للوضع الاجتماعي للمنظمات الاقتصادية بما يسمح لها بالإشراف وتوجيه الأداء وفي الوقت نفسه يتيح للجمهور التأثير في أداء وسلوك المنظمة الاقتصادية وسياساتها المستقبلية.

كما يعد التدقيق الاجتماعي دراسة تنظيمية وتقييم للأداء الاجتماعي للمنظمة والذي يمكن تمييزه عن الأداء الاقتصادي له، ومن ثم فإن التدقيق الاجتماعي يختص بالأنشطة التي لها تأثير محتمل على النوعية الاجتماعية لحياة الأفراد بدلاً من الناحية الاقتصادية لها، وبعبارة أخرى فإن التدقيق الاجتماعي يقتصر على العمليات التي تقوم بها المنظمة والتي لها تأثير على الرفاهية العامة للمجتمع ككل. وللتعمق والتفصيل أكثر فيما ذكر مسبقاً تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول التدقيق

المبحث الثاني: الأساس النظري للتدقيق الاجتماعي

المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء الاجتماعي

المبحث الأول: نظرة عامة حول التدقيق

التدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن، بشكل موضوعي، التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة. وعليه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى عموميات حول التدقيق في ثلاث مطالب، المطلب الأول يتضمن تعريف التدقيق، المطلب الثاني أهمية وأهداف التدقيق، اما المطلب الثالث فيحوي أنواع ومبادئ التدقيق.

المطلب الأول: تعريف التدقيق

عرف التدقيق بأنه "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمنظمة تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المنظمة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح وخسارة عن تلك الفترة"¹.

"هو فحص انتقاديا يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المنظمة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات"². كما عرف التدقيق على أنه "فحص منتظم مستقل للبيانات والقوائم المالية والسجلات والعمليات والعمليات (المالية والغير مالية) لأي منظمة وأن يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء رأي فني من خلال التقارير".

كما يعرف "بأنه فحص للدفاتر والسجلات والمستندات لتمكن المدقق من التحقق بأن الميزانية العمومية تمثل بصورة عادلة وصحيحة المركز المالي للمنشأة"³. كما عرفته الجمعية المحاسبية الأمريكية انه "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكيد من الدرجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية تم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية"⁴.

¹ محمد التهامي طواهري، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص ص9 10.

² محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص 6.

³ غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة من الناحية النظرية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006، ص ص13 14.

⁴ محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، دار الجامعة، 2002، ص 6.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق

ألاً: أهمية التدقيق

إن ظهور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أحدثت تغييرات جذرية في عالم الصناعة والتجارة بصفة خاصة وفي مجالات الحياة بصفة عامة، فتحول المصنع الصغير إلى منظمة كبيرة ذات نشاطات متنوعة ووسائل مختلفة فتعددت أشكال المنظمات من الناحية القانونية وكذلك من ناحية النشاط فظهرت المنظمات ذات الامتداد الإقليمي والوطني وتبعها ظهور المنظمات المتعددة الجنسيات فكان لا بد من إحالة الأمر لذوي الاختصاص من مسيرين وماليين واستلزم وجود رقابة تحمي أموال المستثمرين من تعسف المسيرين، وهو ما يفترض أن يحققه التسجيل المحاسبي السليم للعمليات في المنظمة هنا بدأت تتجلى أهمية التدقيق داخل المنظمة سواء كانت خارجية تتم بواسطة أفراد من خارج المنظمة ومراجعة داخلية تتم بواسطة أفراد من داخل المنظمة، فأصبح المراجع بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

في المنظمة هنا بدأت تتجلى أهمية المراجعة داخل المنظمات سواء كانت خارجية تتم بواسطة أفراد من خارج المنظمة ومراجعة داخلية تتم بواسطة أفراد من داخل المنظمة، فأصبح المراجع بمثابة الساهر على مدى إثبات صحة ودقة وسلامة القوائم المالية والختامية ومدى إمكانية الاعتماد عليها. فأصبحت بذلك المراجعة كيان ملموس ووجود ظاهر للعيان وأصبح لها خطورتها وأهميتها في الميدان الاقتصادي ويرجع السبب في أن المحاسبة ليست غاية بحد ذاتها بل هي وسيلة لتحديد الغاية، هدفها خدمة الأشخاص الذين يستخدمون البيانات المحاسبية ويعتمدون عليها في اتخاذ القرارات ورسم الخطط المستقبلية، ومن هؤلاء الأشخاص والمنظمات التي يهتمها عمل المراجع نجد المديرين الذين يعتمدون اعتماداً جلياً وكلياً على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة تنفيذها.

أما الفئة الثانية المستفيدة من عملية مراجعة المستثمرين الذين يعتمدون على القوائم المالية (الحسابات الختامية) وما فيها من بيانات والتي تقدمها المنظمات المختلفة قبل اتخاذ إي قرار بتوجيه مدخراتهم. وينبغي أن نذكر الهيئات الحكومية المختلفة وأجهزة الدولة المحددة التي تعتمد اعتماداً كلياً على البيانات المحاسبية في أغراض كثيرة نذكر منها التخطيط الاستراتيجي التنفيذ والإشراف والمراقبة على المنظمات التي لها مساس بالمرافق العامة وفروض الضرائب المختلفة وتحديد الأسعار بعض السلع والخدمات الضرورية وتقرير المنح... الخ¹.

ثانياً: أهداف التدقيق

¹ خلال عزيزة، دور المراجعة في تطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة شركة Sarl Spro trap ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة، 2014-2015، ص 6.

تمثل الأهداف بصفة عامة الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين، ويتمثل الهدف الرئيسي للمراجعة الحيادية(المستقلة) في التعبير الصادق عن الرأي في القوائم المالية المعدة عن هذا النشاط وهذا الرأي يتم التوصل إليه بعد إجراءات طويلة استنباطية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين هذا الرأي يلزم تحقيق أهداف المراجعة الأساسية التي تلخص في التدقيق والتحقق من العناصر التالية:

- دقة وصحة عرض القوائم المالية؛
 - شرعية وصحة العمليات المالية التي تمت خلال الفترة؛
 - ملكية عناصر النشاط المختلفة؛
 - تقويم عناصر النشاط في القوائم والتقارير المالية؛
 - الوجود المادي لهذه العناصر المملوكة¹.
- كما أن هناك نوعين من الأهداف، أهداف تقليدية وأهداف متطورة أو حديثة:

1- الأهداف التقليدية: بدورها تنفرع إلى:

1-1 أهداف رئيسية:

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات الحسابية المثبتة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها؛
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

1-2 أهداف فرعية:

- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش؛
- تقليص فرص ارتكاب الأخطاء والغش لوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛
- اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا؛
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم؛
- معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة؛
- تقديم التقارير المختلفة وملاً الاستثمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

2-الأهداف الحديثة المتطورة:

- مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛

- تقييم نتائج الأعمال وفقاً للنتائج المرسومة؛

- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

كما أنه هناك أهداف أخرى:

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري-المعايير والقواعد-مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص ص33 34.

- التأكد من صحة القيود المحاسبية أي خلوها من الأخطاء أو التزوير، والعمل على استكمال المستندات المثبتة لصحة العمليات والمؤيدة للقيود الدفترية؛
 - التأكد من صحة عمل الحسابات الختامية وخلوها من الأخطاء الحسابية والفنية سواء المعتمدة أو غيرها نتيجة الإهمال أو التقصير؛
 - دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم¹.
- المطلب الثالث: أنواع ومبادئ التدقيق.**

أولاً: أنواع التدقيق:

إن نشاط التدقيق يختلف في جوانبه بحسب الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه المدقق والإطار القانوني الذي يمارس فيه هذا النشاط، وعليه يتم التمييز بين أنواع التدقيق من خلال الزوايا المنظور من خلالها إلى التدقيق وكذا زوايا القائم بها، ونجد ما يلي:

1- من حيث القائم بعملية التدقيق:

1-1 المراجعة الخارجية: تشير المراجعة الخارجية إلى عملية المراجعة المؤداة عن طريق أطراف خارجية من المنظمة محل المراجعة فعادة ما يتم أداء تلك المراجعات عن طريق خبراء مستقلين عن المنظمة محل المراجعة وموظفيها طبقاً للمتطلبات التي يتم تحديدها عن طريق أو لصالح الأطراف التي تستفيد من أداء عملية المراجعة².

1-2 المراجعة الداخلية: وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة³.

2- من حيث الالتزام:

1-2 المراجعة الإلزامية: وهي المراجعة التي يختم القانون القيام بها، حيث تلتزم المنظمة بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم المالية الختامية له، ومن ثم يترتب على عدم القيام بتلك المراجعة وقوع المخالف تحت طائلة العقوبات المقررة.

2-2 المراجعة الاختيارية: وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، فهي المنظمة الفردية وشركات الأشخاص، قد يتم الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المشروع واعتماد قوائمه المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي من حيث اطمأن الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تتخذ كأساس

¹ خلال عزيزة، مرجع سبق ذكره، ص 6 و 8.

² أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 16 و 17.

³ عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001، ص 215.

لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو الانضمام شريك جديد وفي هذه الحالة المنظمة الفردية نلاحظ أن وجود المراجع الخارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم إلى الجهات الخارجية وخاصة لمصلحة الضرائب¹.

3- من حيث مجال أو نطاق المراجعة:

3-1 المراجعة الكاملة: هي المراجعة التي تخول للمراجع إطاراً غير محدد للعمل الذي سيؤديه، وفيها يستخدم رأيه الشخصي في تحديد درجة التفاصيل فيما يقوم به من أعمال. ويعتبر مراجع الحسابات مسؤولاً عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل، أو نتيجة الفشل في ممارسة المهارات والعناية المطلوبة منه أو القيام بها².

3-2 المراجعة الجزئية: وهي المراجعة التي تتضمن وضع قيود على نطاق أو مجال المراجعة بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها، وتحدد الجهة التي تعين المراجع تلك العمليات على سبيل الحصر، وفي هذه الحالة تنحصر مسؤولية المراجع من مجال أو نطاق المراجعة الذي حدد له فقط دون غيره، وذلك يتعين في مثال، هذه الحالات وجود اتفاق أو عقد كتابي بين حدود ونطاق المراجعة والهدف المراد تحقيقه، يتعين على المراجع من الناحية أخرى أن يبرز في تقريره تفاصيل ما قام به من عمل لتحديد مسؤوليته بوضوح لمستخدمي ذلك التقرير وما يرتبط به من قوائم ومعلومات.

4- من حيث مدى الفحص وحجم الاختبارات:

4-1 المراجعة شاملة (التفصيلية):

أن يقوم بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أن يقوم بمراجعة جميع المفردات محل فحص، ومن الملاحظ أن هذه المراجعة تصلح للمنشأة صغيرة الحجم، حيث أنه في حالة المنشأة كبيرة الحجم سيؤدي استخدام هذه المراجعة تعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة التي يحرص المراجع الخارجي على مراعاتها باستمرار.

4-2 المراجعة الاختيارية: وفي هذه الحالة يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختيار عدد من المفردات (عينة) لكي تخضع لعملية الفحص مع مراعاة ضرورة تعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات التي تم اختيار هذا الجزء منها (المجتمع). ولقد أدى كبر حجم المشروعات الاقتصادية وتعدد عملياتها بصورة كبيرة واهتمام تلك المشروعات بأنظمة الرقابة الداخلية إلى ضرورة قيام المراجع الخارجي بفحص عينة من هذه العمليات دون إجراء مراجعة شاملة لها، ويتوقف المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المنظمة من الناحية، ومدى إمكان تطبيق إجراءات المراجعة الاختيارية من ناحية أخرى.

¹ محمد سمير الصبان، عيد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 33 34.

² يوسف محمد جريوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 15.

5- من حيث توقيت عملية المراجعة وإجراء الاختبارات:

5-1 المراجعة النهائية: وتتميز تلك المراجعة بأنها تتم بعد انتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات والقوائم المالية الختامية ويلجأ المراجع الخارجي الى هذا الأسلوب عادة في المنشأة صغيرة الحجم والتي لا تتعدد فيها العمليات بصورة كبيرة.

5-2 المراجعة المستمرة: وفي هذه الحالة تتم عمليات الفحص وإجراء الاختبارات على مدار السنة المالية للمنشأة. وعادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة وفقاً لبرنامج زمني محدد مسبقاً، مع ضرورة إجراء مراجعة أخرى بعد إقفال الدفاتر في نهاية السنة المالية للتحقق من التسويات الضرورية لإعداد القوائم المالية الختامية¹.

6- من حيث الغرض من عملية التدقيق:

6-1 التدقيق المالي: ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية البيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، نقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعاً في الاستعمال.

6-2 التدقيق الإداري: ويقصد به تدقيق نواحي الإدارية للمشروع للتأكد من أن الإدارة تشير للمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن أقل تكلفة ممكنة، ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية حيث يتركز هذا النوع بالفعل في البحث في كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة للمشروع من اقتصادية وبشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة وهو ما يطلق عليه استخدام اقتصادي وقد بدأ هذا النوع من التدقيق يعم وينتشر في الدول المتقدمة محاسبياً كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها، حتى أنه أصبح لزاماً على المدقق المالي أن يعطي رأياً فنياً مستقلاً حول كفاءة إدارة المشروع.

6-3 تدقيق الأهداف: ويقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة والمرسومة سلفاً والمخططة لها قد تحققت فعلاً، وعلينا أن نتذكر هنا أن الهدف من عملية التدقيق ليس تصد للأخطاء وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

6-4 التدقيق القانوني: ويقصد به تأكد المدقق من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي اصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة.

6-5 التدقيق الاجتماعي: لا يختلف اثنان في أن تعظيم الربحية Profit Maximization لم يعد الهدف الأوحد لوجود أية مؤسسة واستمراريتها، بل شاركه في ذلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق

¹ محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، مرجع سبق ذكره، ص 35 39.

الرفاهية Maximization Welfare للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة. أي أنه أصبح من مهام المؤسسة واجب وطني تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومن هنا يعني هذا النوع من التدقيق بالتأكد من قيام المشروع المعني بمثل هذا الواجب، أما كيفية تحقيق التدقيق الاجتماعي فعملية أقل ما يقال فيها أنها صعبة¹.

ثانياً: مبادئ التدقيق:

وهي تعبر عن المبادئ التي يجب أن يتحلى بها الشخص المدقق أثناء ممارسته لنشاط التدقيق بالمرحلة الثلاث (الفحص والتقرير والتحقيق) إلا أن مرحلتى الفحص والتحقيق تتسمان بنفس المبادئ، أما مرحلة التقرير فلها خصوصياتها، وفيما يلي المبادئ المتعلقة بكل مرحلة:

1-المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

1-1 مبدأ التكامل أو الإدراك الرقابي: يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية والمحتملة علي كيانها وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات والأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.

1-2 مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختيار: يعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنظمة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنظمة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.

1-3 مبدأ الموضوعية في الفحص: تشير الى ضرورة الإقلال الى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التميز اثناء الفحص وذلك بالاستناد الى العدد الكافي من أدلة الاثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصاً اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.

1-4 مبدأ الفحص مدى الكفاية الإنسانية: ويشير إلى وجود فحص مدى كفاية الإنسانية في المنظمة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين رأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المنظمة وهذه الكفاية هي المؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عندما تحتويه المنظمة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2-المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

2-1 مبدأ كفاية الاتصال: يشير إلى مراعات أن يكون تقرير تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنظمة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2004، ص ص 39 40.

2-2 مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنظمة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.

2-3 مبدأ الانصاف: ويشير إلى مراعات أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنظمة سواء داخلية والخارجية.

2-4 مبدأ السببية: يشير إلى مراعاة أن يشمل التقارير تفسيراً واضحاً لكل تصرف غير عادي يواجهه به المدقق، وأن تبني تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية¹.

¹ أقاسم عمر، التدقيق، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة لسانس السنة الثالثة علوم تجارية، تخصص مالية، غير منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار، ص 21.

المبحث الثاني: الأساس النظري للتدقيق الاجتماعي

يعتبر التدقيق الاجتماعي برنامجاً عملياً لتطبيق وتطوير العلوم المحاسبية لخدمة المجتمع، وذلك لانحداره عن أحد شقي المسؤولية التي تقع على عاتق أي منظمة أعمال، وهو يمثل منهجاً لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة.

وسيم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول يتناول مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي، المطلب الثاني يحوي أساسيات التدقيق الاجتماعي، أما المطلب الثالث فيضم معايير التدقيق الاجتماعي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التدقيق الاجتماعي

ويشمل هذا المطلب ما يلي:

أولاً: نشأة وتعريف التدقيق الاجتماعي:

1- نشأة التدقيق الاجتماعي:

إن أول من أشار إلى اصطلاح التدقيق الاجتماعي هو Howard R. Bowen عام 1953م مشيراً إلى أنه طالما أن الوحدة تخضع لتدقيق مالي لأنشطتها المالية فإنه يجب أن تخضع إلى تدقيق خارجي يهدف إلى تقييم أدائها من وجهة نظر اجتماعية من مدققين اجتماعيين، وجاء Fred Blum عام 1958م ليركز على التطبيق العلمي للتدقيق الاجتماعي ومدى وفاء المنظمة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين فيها من حيث مدى إشباعه الحاجات الانسانية الخاصة بهم ومدى رضاهم عن العمل، أما التطبيقات الأولى للتدقيق الاجتماعي كمنهج عملي فقد كانت مع سنوات الثمانينات، إذ شهدت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات التسعينيات فقد تم وضع إجراءات خاصة بإثبات المدققين الاجتماعيين من خلال شهادات (ISO9002) في عام 1994، و يعود تاريخ التدقيق الاجتماعي خلال زمن الستينيات في قطاع المصارف، ولم يدخل في خصوصيات الصناعات إلا في التسعينيات وفي عام 1995م تم تأسيس المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية لتنسيق المعلومات والمعرفة بشأن تطبيقات المتنامية للتدقيق الاجتماعي (Social Audit.Com)¹.

2- تعريف التدقيق الاجتماعي:

أطلق على التدقيق الاجتماعي عدة تسميات، فهناك من أطلق عليه تدقيق الأفراد، تدقيق تسيير الموارد البشرية والتدقيق الاجتماعي الذي يعد الأكثر استعمالاً، اختلاف تسميات يرجعه البعض إلى

¹ خولة حسين حمدان، جبار ياسر عبيد، دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العراق، 2011، ص 6.

تعدد المصطلحات الخاصة بالوظيفة لكن البعض الآخر يرجعه إلى المفاهيم والخصائص التي تميز التدقيق الاجتماعي على باقي مجالات التدقيق¹. وهناك عدة تعاريف منها:

التدقيق الاجتماعي هو "فحص فني محايد للبيانات والمعلومات والقوائم المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للمنظمة، بهدف التأكد من تلك البيانات والمعلومات صحيحة ودقيقة وإن تقرير الأداء الاجتماعي يعطي صورة صادقة ووضحة عن النشاط الاجتماعي للمنظمة"².

"فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها بغرض التحقيق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسؤولية الاجتماعية لها ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير من نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع"³.

وعرف بأنه "فحص وتقييم فني منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات، والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها، بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسؤولية الاجتماعية لها، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير عن نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع".

كما يمكن أن يعرف التدقيق الاجتماعي "بأنه تلك الوسيلة المنهجية للتشخيص الاستراتيجي للوضع الاجتماعية للمنظمات التي يتبعها شخص مستقل، للكشف على نقاط القوة ونقاط الضعف في شكل اختلالات وانحرافات، بالمقارنة مع مرجعيات أساسية، لتحسين فاعلية المؤسسات وقدرتها على التكيف مع التغيرات التي تحدث، بواسطة توصيات موضوعية مستمدة من معطيات حقيقة وصادقة"⁴.

كما يمكن أن يعرف التدقيق الاجتماعي بأنه "أحد الأنشطة المستقلة التي تهدف إلى فحص البيانات المالية سواء كانت قيمة أو كمية، والمرتبطة بالأنشطة الاجتماعية للمنظمة والمرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والمثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية، وكذلك البيانات

¹ معراج هواري، 'قياس ادراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر'، ورقة مشاركة في: الملتقى الدولي حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية" الذي نظّمته: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بشار خلال الفترة: 14-15 فيفري 2012، ص 6.

² أحمد قايد نور الدين، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري المنعقد في 6-7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 9.

³ خالد أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 273.

⁴ ميلاد رجب اشميلة ادراك و تطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلة الجامعة، العدد 16 المجلد الثالث-يوليو 2014، ص 140.

الأخرى التي تكون مثبتة في سجلات أو تقارير أخرى خاصة بهذه الأنشطة، وذلك بغرض إبداء رأي فني دقيق ومحايد عن مدى سلامة وصحة ودقة هذه البيانات وإمكانية الاعتماد عليها في الحكم على مساهمات المنظمة الاجتماعية، وعن مدى إعطاء تقارير النشاط الاجتماعي أو القوائم المالية صورة عادلة صادقة وواضحة عن الأداء الاجتماعي للمنظمة، والإفصاح عن هذا الرأي للأطراف المختلفة التي يهملها الأمر في تقييم هذا الأداء"¹.

بصفة عامة يمكن القول بأن التدقيق الاجتماعي هو الفحص الانتقادي والاحترافي للوضع الاجتماعية من أجل إصدار حولها رأي مسؤول ومحايد ومستقل بالرجوع إلى معايير مما يؤدي إلى زيادة الثقة في صحة وسلامة المعلومات وبالتالي أهميتها².

ثانياً: أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي:

1- أهمية التدقيق الاجتماعي:

تتبع أهمية المراجعة الاجتماعية-في الوقت الحاضر-من استجابة كثير من منظمات الأعمال في الدول المتقدمة لمطالب الهيئات العلمية والمهنية، بضرورة الإفصاح المحاسبي عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي نظراً لأن هذه المنظمات أصبحت تهتم ببعدين أساسيين هما البعد الاجتماعي السياسي والبعد الاقتصادي المالي.

وتتمثل أهمية المراجعة الاجتماعية فيما يلي:

- زيادة منفعة المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية، وزيادة الاعلام الاجتماعي لها؛
- تشجيع المنظمات على القيام بالأنشطة الاجتماعية، زيادة الوعي بأهمية نشر نتائج الأداء الاجتماعي على الفئات المختلفة؛
- زيادة مساهمة المنظمات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع³.

2- أهداف التدقيق الاجتماعي:

بصفة عامة يهدف التدقيق الاجتماعي إلى مد المسيرين أثناء التنفيذ الفعال لمهامهم بالمعلومات الخاصة بتحليل، تقييم والتوصيات المتعلقة بنشاطات تسيير الموارد البشرية ويضمن لهم التحكم في العناصر الأساسية للمرونة والتمثلة في التكيف، التدريب والتوقع أو ما يسمى بالتأهات الثلاث للمرونة اللازمة للتأثير على العامل البشري داخل المنظمة، حيث أن الإشكال المطروح ليس على مستوى مدى

¹ عبيد علي عامر، المراجعة الاجتماعية من خلال مفهوم الجودة الشاملة في بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، منشورة، 2010، ص 31.

² مراد سكاك، فارس هياش، دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، ورقة قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد أيام 20-21 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس سطيف، ص 11.

³ عبيد علي عامر، مرجع سبق ذكره، ص ص 33 34.

توفر الوسائل المادية والتكنولوجية المتطورة ولكن في الأفراد الذين يجب أن تكون لهم معرفة للتعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة.

يهدف التدقيق الاجتماعي إلى الفحص النقدي للإحداث والظروف التي وقعت بسببها وقياسها فهو عمل تحليلي بحت، وهدفه في الأمد قصير يتمثل في إعطاء شهادة بصحة وسلامة القوائم والمعلومات التي تقدمها المنظمة وإبداء رأي موضوعي حولها، وكأهداف طويلة ومتوسطة الأجل فهي تقديم الدعم لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المستقبلية للمنظمة وبالتالي يصبح التدقيق كوسيلة من وسائل القيادة والمنظمة تعتمد على النتائج التي يتوصل إليها في إعداد السياسات والمناهج المتعلقة بتسيير الأفراد إلى جانب العوامل الاقتصادية والمالية، فهو يساعد على رفع مستوى الأداء بتحقيق الاندماج للأهداف الاجتماعية مع الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة .

بصفة عامة مثل أهداف التدقيق في باقي المجالات، التدقيق الاجتماعي يهدف هو الآخر إلى رفع فاعلية أداء الأفراد من خلال دراسة الحالة الاجتماعية للمنظمة لتحديد العقبات والعراقيل والانحرافات باستعمال وسائل فعالة للبحث عن الأسباب الحقيقية وتقديم الاقتراحات للقضاء على الاختلالات والانحرافات وهو يستجيب لعدة أهداف أهمها:

- فإذا كان التدقيق بمفهومه الكلاسيكي يخص عمليات الفحص والتحليل والتصديق أي عملية الرقابة البعيدة يمكن أن تكون له أهداف خاصة بالتحكم في التسيير التنبئي والمشاركة في الدراسات السابقة للآثار المترتبة عن القرارات الاستراتيجية التي تنوي المنظمة اتخاذها؛
- القيام بالمعاينة الدقيقة لتحصيل المعلومات الصادقة حول مجال الأهداف الخاصة بالأفراد كالتوظيف من خلال وضع الفرد المناسب في المكان المناسب ورفع الروح المعنوية بتحسين ظروف العمل والأجور العادلة؛
- إذا كانت هذه العملية نابعة من إرادة المسؤولين تكون نتائجها مضمونة نوعا ما وتكون هناك متابعة دائمة لتنفيذ التوصيات والحلول المقدمة نظرا لتوفر الإرادة من أجل القضاء على الظواهر السلبية المشخصة وتحسين الظروف لرفع الأداء والإنتاجية لدى الأفراد؛
- تسيير عقلائي للأفراد باستعمال أدوات كمية في مجالات نوعية؛
- التشخيص الدقيق للأسباب للوصول إلى النتائج الصادقة؛
- التحكم الأمثل في التكاليف الاجتماعية المباشرة منها وغير مباشرة؛
- التنبؤ السريع وفي الوقت المناسب بالأخطار لتفادي التعقيدات التي قد تحدث من جراء التأخر في علاجها؛
- يستعمل التدقيق كذلك في المفاوضات مع المتعاملين حيث بمجرد اطلاع المفاوض على تقارير التدقيق الاجتماعي بإمكانه أخذ نظرة عن الوضعية الاجتماعية للمنظمة؛

- يستعمل كذلك خلال عملية الاندماج بين الشركات؛
 - يستعمل من طرف طاقم جديد لمعرفة الحقائق للتمكن من تحديد الأهداف بالاعتماد على الأولويات
 بدراسة الانحرافات والنتائج المترتبة عن بعض القرارات المتعلقة بالمجال الاجتماعي؛
 فهو بالتالي يظهر كامتداد طبيعي وكمكمل ضروري للتدقيق المالي والمحاسبي بالاندماج تحت لواء
 عائلة واحدة وهي عائلة التدقيق¹.

ثالثاً: مزايا وأسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي:

1- مزايا التدقيق الاجتماعي:

يمكن تلخيص المزايا التي تعود من التدقيق الاجتماعي فيما يلي:

- تشجيع الاهتمام بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي. فمن المعروف أن كل فرد داخل الشركة
 سيوجه اهتمامه الى تلك الأنشطة التي تقيمها والتقارير عنها بغض النظر عن الجهة التي ترفع اليها
 تلك التقرير؛
 - اكتشاف اية أخطاء في التنفيذ، والعمل على اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب والعمل
 على تلقيها مستقبلاً؛
 - ايجاد نظام متكامل لمراجعة الأنشطة التي تزاولها المنظمة. فعن طريق المراجعة المالية التقليدية يتم
 مراجعة الجانب المالي لتلك الأنشطة كما يظهر في قوائم الدخل والمركز المالي. في حين أن المراجعة
 الإدارية سوف تستهدف إجراء تقييم مستقل لأداء إدارة المنظمة فضلاً فيما تصغه من سياسات وما
 يرتبط بها من اجراءات ونظم للمعلومات وأنظمة الرقابة الداخلية بنوعها المالي والاداري. وأخيراً فإن
 المراجعة الاجتماعية ستتولى عملية تقييم الجانب الاجتماعي لأداء المشروع وما تصدره الإدارة من
 قوائم وتقارير في هذا الشأن؛
 - إمكانية تحديد مدى التقدم الذي أحرزته الشركة في مجال الأداء الاجتماعي وتنفيذ مسؤولياتها
 الاجتماعية، وما يتعين عليها عمله في المستقبل لغرض تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة؛
 - الاستجابة للمطالب المتزايدة من أطراف المجتمع للحصول على معلومات دقيقة يمكن الاعتماد عليها
 عن الاداء الاجتماعي للمشروعات الاقتصادية؛
 -المعاونة في تحديد كلاً من التكاليف والمنافع الاجتماعية بدرجة كبيرة من الدقة مما يساعد على
 تحديد نتيجة الأداء لأي نشاط تزاوله المنظمة. ويراعى في هذه الحالة تحديد تكلفة الفرصة البديلة
 وضرورة أخذها في الاعتبار عند تحديد نتيجة الأداء².

¹ http://www.swmsa.net ,27/02/2017, 22:44.

² هاشم علي هاشم الموسوي، جمانة حنظل التميمي، المراجعة الاجتماعية: دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب، كلية الادارة والاقتصاد،
 مجلة العلوم الاقتصادية، العدد14، جامعة البصرة، 2004، ص 104.

2- أسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي:

تتمثل أسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي فيما يلي:

1-2 حاجة الإدارة إلى أداة أو وسيلة أو أساليب جديدة لأداء نشاطها:

إذ أن اهتمام الإدارة وإدراكها لطبيعة وأهمية المسؤولية الاجتماعية للمنظمة كضرورة قياس وتقييم الأداء الاجتماعي، إذ أنه بدون القياس لا يمكن ضمان التقدم نحو أهداف المسؤولية الاجتماعية.

2-2 ضرورة نشأة الحل من داخل المنظمة قبل أن يفرض عليها:

فالمنظمات المختلفة إذا لم تقرر من تلقاء نفسها تطبيق ذلك التدقيق الاجتماعي فإنها سوف تجد نفسها محل مراجعة في هذا النوع من قبل هيئات خارجية، حيث أن الطلب على هذه المراجعات من قبل الجمهور، والمطالبة بضرورة الإفصاح عن مثل تلك البيانات والمعلومات الاجتماعية قد اكتسب أرضية صلبة، ولم يعد الأمر مؤقتاً، بل إنه يمثل تطوراً مستمراً¹.

المطلب الثاني: أساسيات التدقيق الاجتماعي

ويشمل الآتي:

أولاً- نطاق ومتطلبات التدقيق الاجتماعي:

1- نطاق التدقيق الاجتماعي:

أن نطاق المراجعة الاجتماعية لا يقف عند حد فحص دفاتر ومستندات وسجلات المنظمة، وإبداء الرأي الفني المحايد في القوائم الختامية- كما هو الحال في المراجعة المالية للنشاط الاقتصادي- بل يتعدى ذلك إلى ما هو أبعد منه، وهو مراجعة مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تتضمن أنشطة اجتماعية مختلفة ذات طبيعة متغيرة، مختلفة ومتنوعة، ويمكن أن يقوم بها المراجع الداخلي بالمنظمة، وذلك من زاوية تحقيق العملية الاجتماعية ذات الطبيعة المالية².

يتلخص نطاق المراجعة الاجتماعية فيما يخص مجالات المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، والمتمثلة في مجال المسؤولية الاجتماعية للموارد البشرية الداخلية، ومجال المسؤولية الاجتماعية للموارد البشرية الخارجية، وكذلك مجال المسؤولية الاجتماعية للبيئة المحيطة، الأمر الذي يتطلب فحص وتحقيق كافة البيانات المحاسبية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية التي تزاولها المنظمة والتي تتضمن ما يلي:

- المستندات والسجلات والدفاتر والوثائق المتعلقة بالأداء الاجتماعي؛
- العمليات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والمستندات المؤيدة لها؛
- الأهداف والسياسات واللوائح والقوائم التي تنظم المسؤولية الاجتماعية،

¹ عبيد علي عامر، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² نفس المرجع، ص 41.

- الدراسات العملية لنسب التلوث، العادم، الضوضاء، وغيرها على مستوى المنظمة وعلى مستوى المنظمات المماثلة، والنسب المسموح بها إن وجدت؛
- البرامج الاجتماعية على مستوى المنظمة؛
- قوائم الجرد الاجتماعي التي تقوم بها المنظمة لإجراء مسح شامل لكافة الأنشطة الاجتماعية داخل المنظمة؛
- دراسات الجدوى الاقتصادية للمنظمة؛
- القوائم الاجتماعية المعدة للنشر، وما يرفق بها من ملاحق أو كشوف تفسيرية؛
- الموازنات التقديرية المنتظر تنفيذها؛
- المجموعة المستندية والدفترية، وما يرتبط بها من سجلات محاسبية تختص بالنشاط الاجتماعي؛
- نظام الرقابة الداخلية للأنشطة الاجتماعية¹.

2- متطلبات التدقيق الاجتماعي:

- يتطلب نجاح عملية التدقيق الاجتماعي وتحقيق الهدف الذي ينصب في اهتمام القائمين بتلك العملية توفر بعض المتطلبات الأساسية منها:
- 2-1 تحديد فلسفة المنظمات تجاه المسؤولية الاجتماعية:** ويتطلب ذلك ضرورة تحديد طبيعة الأنشطة الاجتماعية ودراسة مدى أهميتها للمجتمع وأطرافه المتعددة، والتعرف على الترتيب الأمثل لأولويات تنفيذها. ومدى مراعاتها للجانب الاجتماعي عند اتخاذ القرارات، وهل تؤدي مسؤوليتها الاجتماعية طوعية أو التزاما منها بالتشريعات الصادرة من الدولة. وتكون المنظمة بذلك قد حددت درجة التزامها تجاه تحقيق الأهداف الاجتماعية.
- 2-2 وجود خطة للأهداف الاجتماعية:** وينبغي أن تكون تلك الخطط واقعية وشاملة وواضحة، وأن تعكس رغبات المجتمع، كما ينبغي أن تتماشى مع فلسفة المنظمة تجاه المسؤولية الاجتماعية.
- 2-3 اعداد البرامج الاجتماعية:** ويمر إعداد البرامج الاجتماعية بأربعة خطوات رئيسية:
- الجرد أو المسح الاجتماعي وذلك بتحديد الأنشطة والمجالات المناسبة اجتماعيا؛
 - تحديد تكاليف إنجاز تلك البرامج؛
 - حساب مخرجات (منافع) هذه البرامج، كعدد العاملين المدربين، أو كمية الأطنان من التلوث الذي تم تخفيضها والسيطرة عليها؛
 - تقوم المنظمة بعمل تحليل لتكلفة وعائد هذه البرامج للتعرف على مدى إمكانيتها في احراز آثار أو نتائج إيجابية تزيد من رفاهية المجتمع وتقدمه.

¹ نفس المرجع السابق، ص 35 36.

2-4 وجود نظام للضبط الاجتماعي: لما كانت الوظيفة الاجتماعية من الوظائف الأساسية لمنظمات الأعمال والتي ينبغي أن تقوم على أساسها تلك المنظمات، ولما كان الأداء الاجتماعي ضمن مجالات الأداء الرئيسية التي ينبغي أن تفي به تلك المنظمات تنفيذاً لمسؤوليتها الاجتماعية، فالأمر يتطلب استخدام الأسلوب المناسب الذي يمكنها من مراقبة تنفيذ الواجبات الاجتماعية لتطوير فعاليتها ورفع كفاية تنفيذها.

2-5 توافر نظام للإفصاح الاجتماعي: ان توافر نظام للإفصاح الاجتماعي بمنظمات الأعمال من أهم متطلبات المراجعة الاجتماعية، فقد أدى التغير الذي حدث في البناء الاجتماعي والقيم الاجتماعية، والنمو المتزايد للدور الاجتماعي لمنظمات الأعمال إلى حاجة الطوائف المختلفة بخلاف الملاك- إلى أعمال أخرى بخلاف الربحية والتي لا تتضمنها القوائم المالية¹.

ثانياً: مبادئ وأنواع التدقيق الاجتماعي:

1- مبادئ التدقيق الاجتماعي:

ان التدقيق الاجتماعي يساعد المنظمات ويشجعها وباستمرار على الاشراف على أدائها الاجتماعي وتحسينه باستمرار، وهناك ستة مبادئ تشكل الأساس للتدقيق الجيد وهي:

1-1 نظرة شمولية ومتعددة: معناه أنه يجب ان يعكس التدقيق الاجتماعي وجهات نظر كل المعنيين والمتأثرين بالمنظمة.

1-2 شامل: معنى ذلك أن يركز التدقيق الاجتماعي ليشمل في النهاية قياس مدى تحسن الأداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية والمجتمع.

1-3 مقارن: لا بد للتدقيق الاجتماعي أن يوفر وسائل تمكن من مقارنة أداء المنظمة عبر السنوات، وبأداء المنظمات المماثلة وبالأداء المعياري للصناعة.

1-4 منتظم: يجب أن ينفذ التدقيق الاجتماعي بشكل منتظم، وليس مؤقتاً أو لمرة واحدة في العمر.

1-5 مراجعة (فحص): يجب أن تفحص الحسابات الاجتماعية سنوياً بواسطة شخص أو أكثر ممن ليس لهم مصلحة في تزييف النتائج (محايدين).

1-6 الإفصاح: يجب ان تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلنة لكل المعنيين في المنظمة والمجتمع بشكل عام².

2- أنواع التدقيق الاجتماعي:

وهي كالآتي:

1-2 تدقيق الاداء:

¹ سمير عبد الغني محمود، تطورات في علم الاجتماع الاقتصادي المراجعة الاجتماعية أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010، ص ص 35 41.

² معراج هواري، مرجع سبق ذكره، ص ص 8 9.

ويشير إلى تحقيق الرقابة الفاعلة والكفؤة على ما أنجز من أهداف قياساً بالغايات المنشودة ودرجة التوافق بين الموارد المستخدمة وعقلنة وترشيد الأنفاق العام وتجنب مظاهر الهدر والضياع أو التبذير ومحاربة الفساد بكل أشكاله واستبعاد تأثيراتها في الدولة والمجتمع، وقد عرفته منظمة الأنثوساي بأنه رقابة الاقتصاد والكفاءة والفعالية التي تستخدم بها الوحدة الخاضعة لتدقيق مواردها للنهوض بمسؤولياتها، إذ أنه يمثل تقويم أنشطة وحدة ما للتحقق ما إذا كانت مواردها قد تمت إدارتها وفق مراعات جوانب التوفير والكفاءة والفعالية ومن أن متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة إليها بصورة معقولة، فيعد تدقيق الأداء نوعاً من أنواع الرقابة لتحديد مواطن القوة والضعف من خلال مقارنة الأداء الفعلي المتحقق بما محدد مسبقاً من خطط ومعايير ولمختلف أنشطتها المالية والإدارية والفنية والاجتماعية والبيئية واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على هذه الإخفاقات للوصول الى الأداء المطلوب، ويهدف الى تحقق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها في أفضل وجه وتقديم النصح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الإداري المطبق وهو يعد أداة من أدوات الإدارة واهدافها وطاقتها الإنتاجية وأعبائها الإدارية، وتحسين أداء ملاكات الإدارة من جهة و الحفاظ على البيئة و المجتمع من جهة أخرى من خلال تقديم مؤشرات اجتماعية عن الأداء.

وجاءت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين (NAA) وجمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لتأكيد أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية والأداء الاجتماعي لوحدات الأعمال، إذ طالب مجمع المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز وحدات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي للتعرف على مدى إسهاماتها الاجتماعية وحجم ارتباطها بالبيئة المحيطة.

ومما تقدم يفهم عن الأداء الاجتماعي ارتباط بين الوحدة والمجتمع ومدى انجاز هذا الأداء بصورة ينتج عنها منافع اجتماعية تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وتقديم صورة جيدة عن الوحدة كونها تساهم في تحسين أداء ملاكاتهما من جهة والحفاظ على البيئة والارتقاء بالمجتمع من جهة أخرى فهذا التفاعل والتناغم بين دور الوحدة في المجتمع ودور الوحدة في التأثير في إنتاجية أفرادها من خلال تقديم مزايا اجتماعية وبرامج وأنشطة اجتماعية تستهدف الأفراد والمجتمع.

2-2 تدقيق الالتزام: هو الذي يفحص الالتزام الإداري والقانوني واستقامة وصحة الإدارة والأنظمة المالية وأنظمة التحكم والضبط الإداري¹.

¹ خولة حسين حمدان، جبار ياسر عبيد، مرجع سبق ذكره، ص 7.

ثالثاً: مراحل التدقيق الاجتماعي:

يمر التدقيق الاجتماعي بمراحل أساسية هي:

- تحديد المهام وتوزيعها على مختلف القائمين بعمليات التدقيق؛
- إجراء التشخيص الأولي؛
- تبني برنامج عملي معين؛
- تنفيذ الأعمال اللازمة؛
- تقديم تقرير التدقيق وتبيان مقترحاته.

فيما يلي شرح مراحل التدقيق الاجتماعي:

1-تحديد المهام:

وهي تعد مرحلة أساسية يتم من خلالها توضيح المميزات الأساسية للتدقيق من خلال إبراز الأهداف المصاغة في شكل أسئلة يتطلب من المدقق الإجابة عنها، ومعرفة امتدادات المراقبة والطرق والوسائل المعتمدة، وعلى هذا الأساس يمكن أن تمس مهام المدقق النقاط التالية:

- مراقبة المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية وتسييرها؛
- مراقبة تطبيق الإجراءات الداخلية والخارجية مثلاً: عبر تدقيق المطابقة؛
- مراقبة تنفيذ ومدى تحقق أهداف تسيير الموارد البشرية من خلال تدقيق الفعالية؛
- مراقبة كفاءة تسيير الموارد البشرية، عن طريق التأكد من أن الأهداف تم تحقيقها بتكلفة أقل أي تدقيق الكفاءة؛

- المراقبة الاستراتيجية التي تتعلق بوجود وتناسق، وتنفيذ التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية. ومنه فإن نجاح التدقيق الاجتماعي يتوقف لحد كبير عما تسفر عنه هذه العملية من تحديد دقيق للمهام، على الرغم من أنها مرحلة أولية تتلوها مراحل أخرى.

2-التشخيص الأولي (الاستقصاء التمهيدي):

من الضروري أن يكون للمدقق نظرة أولية عن الأنشطة المراد مراقبتها، كي يوجه مجهوداته أحسن توجيه، ويصمم برامج عمل جيدة تمكنه من توزيع وقته ومجهوده بصورة صحيحة، وهذا بالضبط ما يستلزم¹ بالضرورة تشخيصاً أولياً، حيث يشكل تحليل الميزانية أساساً بالنسبة له، من خلال حساب وتفسير مختلف النسب التي تخص السياسة الاجتماعية للمؤسسة.

يقصد التشخيص الأولي في الميدان الاجتماعي الاستقصاء والبحث المنجز والذي يضم كل الأنشطة والوظائف بغرض كشف المشاكل والأخطار الأساسية، الشيء الذي يسمح بتوجيه نشاط

¹ جادلي سمير، تسيير الأجور في المؤسسة دراسة حالة البنك الفرنسي "BNP Paribas"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 140.

المدقق نحو مسببات المشاكل والأخطار بطريقة فعالة، وبناء عمله على حجج قوية كما يسمح بضمان تعاون الإدارة عبر مختلف مستوياتها مع المدقق، إذا فالبارز حول التشخيص الأولي أنه بدوره يتم عبر مراحل بداية من تعريف المهمة، جمع المعلومات وتحليلها، ترتيب المشاكل، وصياغة التوصيات التي يلي شرحها:

2-1 تعريف المهمة:

وذلك على أساس معرفة انتظارات مختلف الأطراف تجاه التدقيق وشرح منهجية العمل لهم، والالتزامات التي يمكن أن يسفر عنها، كما يضمن قبول مختلف الأطراف بنتائج التدقيق لمشاركتهم الفعالة فيه والحصول على دعم الإدارة ويتم من خلال هذه المرحلة تعريف أهداف التدقيق، والمنهجية المستعملة، وتحديد مدته وتكاليفه، مع العلم أن تعريف المهمة عادة ما يتم من خلال رسالة مصادق عليها من الإدارة لتسهيل إمكانية الوصول إلى المعلومات، والتي يتم إرسالها لمصلحة الموارد البشرية قبل الموعد لأجل ربح الوقت والجهد.

2-2 جمع المعلومات:

وهو يتم من خلال ثلاث مصادر أساسية هي: المعلومات المكتوبة، زيارة المنظمة والمقابلة مع المسؤولين، الشيء الذي يمكن المدقق من تسجيل الاختلالات الأساسية وتعريف المصادر الممكنة للمشاكل والأخطار بالاستعانة بالمؤشرات.

2-3 تحليل وتفسير المعلومات:

ويقصد وضع تحليلا وملاحظات عن الفروق والاختلالات الظاهرة، والتي عن طريقها يتمكن المدقق من

تحديد نقاط القوة والمشاكل ويرتبها حسب خطورة نتائجها، كما يقيم كذلك إمكانية توسع هذه الأخطار بفعل تهديدات البيئة، بالإضافة إلى تحديد نقاط القوة والمشاكل من خلال تحليل الفروق المسجلة بين المؤشرات لمدة ثلاثة سنوات أو تلك المسجلة بينها وبين المعايير الداخلية والخارجية.

2-4 تشخيص الأسباب والتوصيات:

بعد ترتيب المشاكل والأخطار في شكل قائمة تتضح الصورة العامة عن الاختلالات الأساسية المسجلة في مصلحة تسيير الموارد البشرية، ولكن قد يحدث وتختلط الأسباب بالنتائج، مما يضطر المدقق لمعرفة مصادر تلك المشاكل قبل إصدار التوصيات من خلال مثلا: استعمال شجرة الأسباب، والاستعانة بآراء المستجوبين والمؤشرات حيث قد يدل ارتفاع معدل دوران العمل لدى الإطارات عن عدم كفاية إجراءات الاستقبال، أما ما يخص التوصيات فهي تصدر بصورة منطقية من الأسباب المشخصة والبعض منها يستدعي تدقيقات أو تحقيقات موسعة¹.

¹ جادلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 141.

3-برنامج التدقيق:

على الرغم من اختلاف مضمونه من منظمة لأخرى لكنه يمر بمراحل أساسية مرتبة تجعله فعالاً في تحقيق النتائج المرغوبة، وعليه فإن منهجية التدقيق تسمح للمدقق باستعمال التقنيات العلمية وصياغة فروض ممكنة حول المشاكل ومسبباتها، والتي يتم تأكيدها أو نفيها في أثناء المهمة، بالإضافة لأنها تسمح بتقديم النتائج وفق ترتيب منطقي الشيء الذي يعطي قيمة أكبر للتوصيات التي يخرج بها المدقق وعموماً فالتدقيق يضم الأنشطة التالية الظاهرة من خلال الشكل:

الشكل (01-02): أنشطة التدقيق الاجتماعي



المصدر: جادلي سمير، تسيير الأجور في المؤسسة، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص141.

ويتم شرحها وفق لما وردت عليه كالتالي:

3-1- جمع المعلومات:

ويتم من خلال الوثائق الموجودة بالمنظمة، والملاحظة الشخصية وأراء الأشخاص المستجوبين لأن اختبار الوثائق يؤدي لتكوين قائمة بالمشاكل التي تكون محل الأسئلة، والملاحظة تسمح بإثبات الفروقات ومعرفتها بالنسبة للمعايير، بالإضافة إلى أن آراء العمال والمستجوبين تعبر عن مدى رضاهم عن بعض الممارسات والمشاكل التي يعانون منها:

3-2- تحليل المعلومات:

وهي عملية تقتض الاختبار المفصل لكل المعلومات بالاستعانة بالتقنيات المناسبة لاستخلاص العلاقات التي تربط الظواهر ببعضها البعض وتوضيحها أكثر، هذا ما قد يقود لمعرفة المشاكل وتقييم درجة خطورتها، وتشخيص أسبابها، باستعمال المؤشرات وكشف الفروق، فالتدقيق يقصد عزل الظاهرة، تعريفها، تكميمها، ومقارنتها مع المعايير، فهو عملية اختبار موضوعي.

3-3- المراجعة:

وهي عملية تعني باكتشاف صدقية ودقة الأرقام والآراء المجمعة لأن قيمة التدقيق تأتي من جودة هذه المعلومات، وقد تقتضي مقارنة آراء المبحوثين من وقت لآخر أو حتى الوثائق التي تصدرها مختلف المصالح، أو قد تتم من خلال معاينة الأرقام المسجلة والحالات العملية:

3-4-التقييم:

وهي تعني إصدار حكم على الظاهرة المدروسة، وتقييم الفروقات، ودرجة خطورتها وأسبابها لكي تقدم لها توصيات واقتراحات لحلها معبراً عنها بالتكاليف والفوائد المتوقعة، كما تقدم أيضاً أنظمة للمراقبة لأجل التأكد من أن التوصيات المقترحة تم تنفيذها في الآجال المناسبة¹.

3-5-التوصيات ومقترحات العمل:

وهي اقتراحات عملية يفترض تنفيذها لأجل تصحيح الوضع وتجاوز المشاكل التي يمكن أن يفرزها، وتدعيم المراقبة الغير كفؤة، مع العلم أنه يجب أن ترتبط التوصيات بنقاط محددة يبقى على الإدارة تنفيذها، كما أنه هناك توصيات مستعجلة عادة ذات طابع قانوني (مطابقة قانونية) وأخرى يمكن تنفيذها آنفاً.

يمكن استكمال عملية التدقيق السابقة بتقييم درجة فعالية التدقيق من خلال تحديد تكاليفه ونتائجه التي تتراوح نسبتها واحد إلى ثلاثة، على الرغم من أن عملية التقييم ليست دوماً ممكنة لأن قيمة التدقيق قد تكون في تخفيض التكاليف، وعمليات الغش والتبذير وهي أمور لا يمكن تقديرها دوماً بمقاييس نقدية.

4-تنفيذ الأعمال اللازمة:

وهي مجموعة من الأنشطة تختص عموماً باستعمال المؤشرات لأجل قياس النتائج، وإن منهج التدقيق في هذه الحالات يقوم على افتراض أن الظواهر يمكن ملاحظتها في شكل نتائج، فالسلوكات لا يمكن فهمها إلا من هذه الزاوية فمثلاً: إن حالة عدم الرضا يمكن أن نلمسها من خلال معايير معينة كالغياب، ودوران العمل، والحوادث، والصراعات،...، وهذه المؤشرات بالتأكيد لم تتم بمحض الصدفة بل هي ناشئة عن مفهوم معين لغرض قياس الظاهرة وتحديد أبعادها².

5-تحليل إمكانية التنفيذ وتقديم تقرير التدقيق:

لأجل تحديد توصيات الحلول لأكثر ملاءمة لوضعية المنظمة، يمكن العودة لتحليل إمكانية التنفيذ والتي تقضي لمقارنة التكاليف الناتجة عن تطبيق الحل والعوائد المرتقبة منه، وهذا بالطبع لن يكون ممكناً إلا بتعريف المشاكل بدقة وعرض الأسباب.

يخضع تقديم تقرير التدقيق بدوره لعدة أحكام شأنه شأن العمليات السابقة، كمثل ضرورة عرض النتائج بصورة تلفت انتباه المسؤولين للأثر الحقيقي الذي يمكن أن يخلفه تطبيق التوصيات، وعموماً كثيراً ما يسبق عرض النتائج الأولية تقديم التقرير النهائي شرط أن يكون هذا العرض متضمناً وثائق العمل الأساسية منظمة، وواضحة، خاضعة للمعايير اللازمة، ومتناسبة مع طبيعة مستلزمات العمل،

¹ جادلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 141 142.

² نفس المرجع، ص 142.

أما تقديم التقرير النهائي فيكون مكتوباً بوضوح وموجهاً للإدارة أو المصلحة التي طلبت التدقيق، بحيث يضم أهداف التقرير والتوصيات في قالب واضح ومفهوم ودقيق، موضوعي وبناء¹.

المطلب الثالث: معايير التدقيق الاجتماعي:

ينبغي تنفيذ مهنة المراجعة الاجتماعية من خلال معايير محددة متفق عليها على النحو التالي:

أولاً: معايير المراجعة العامة (الشخصية):

1- معيار التأهيل العلمي والعملية: يجب أن يكون المراجع مؤهلاً لإنجاز المراجعة الاجتماعية، بالإضافة إلى إمكانية أن يستعين المراجع بخبير في الأمور الاجتماعية للعميل إذا لزم الأمر.

2- معيار الحياد أو الاستقلالية: ويقصد به أن يكون المراجع محايداً بين الإدارة من جهة والملاك والعاملين والمستهلكين والمجتمع من جهة أخرى.

3- معيار بذل العناية المهنية اللازمة والمسؤولية المهنية: ويتمثل هذا المعيار في التحديد السليم لموقف المراجع تجاه المشاكل الاجتماعية، وبذل العناية الكاملة أثناء عملية المراجعة الاجتماعية.

ثانياً: معايير العمل الميداني:

وتتمثل هذه المعايير في الآتي:

1- معيار التخطيط لمهمة المراجعة: من المهم شمول التخطيط على قيام المراجع برسم خطة للمراجعة وتضمينها جزءاً مخصصاً لفحص النواحي الاجتماعية للعميل، ومسك الملفات الخاصة بالمراجعة الاجتماعية، وأن يعتبر من ضمن عناصر ضبط جودة عملية المراجعة قيام المراجع بفحص الأداء الاجتماعي لعميله وألا يرتكب المراجع أي مخالفة مهنية للاشتراطات والالتزامات الاجتماعية.

2- فحص نظام الرقابة الداخلية: يشمل فحص المراجع لنظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالمراجعة الاجتماعية، ومدى قيام المراجع الداخلي بمهمة فحص نظام الرقابة الداخلية وشمولها للمساهمات الاجتماعية للعميل، وضرورة تدريب المراجع المالي، واكتسابه المهارات اللازمة لممارسة عملية المراجعة الاجتماعية.

3- أدلة الإثبات: جمع وسائل الإثبات المناسبة والكافية لتصبح أساساً للرأي الذي سيبيده المراجع حول النشاط الاجتماعي للمنظمة، وستكون وسائل الإثبات كثيرة لكثرة الجهات التي يمكن الحصول منها على وسائل إثبات مادية، مثل المساهمين والمستهلكين والجمهور والملاك والمجتمع بصفة عامة، وكثرة إجراءات المراجعة التي يمكن تطبيقها، ويشمل ذلك المصادقات والفحوص الجوهرية والتحليلية، إلى جانب فحوص الالتزام، التي تشمل التزام الموظفين بالمهام الاجتماعية والتزام المراجع بفحصها.

¹ جادلي سمير، نفس المرجع السابق، ص 150-151.

ثالثاً: معايير التقرير والإفصاح:

إن المراجع ملزم بكتابة تقرير عن فحصه للنشاط الاجتماعي للعميل، يقدم لكل المهتمين، مثل المساهمين والعاملين والعملاء والمجتمع. كما أن المراجعة الاجتماعية مسؤولية إضافية على عاتق المراجع، هدفها التأكد من أن المنظمات التي يقوم بمراجعة حساباتها لديها الخطط اللازمة لحماية البيئة والمحافظة عليها ومنعها من التلوث، وحماية حقوق موظفيها، وعمالها، والمجتمع بشكل عام، وذلك بدراسة أنظمة الشركة والتأكد من فعاليتها¹.

كما يمكن القول بأن معايير المراجعة الاجتماعية لإعداد تقرير المراجع تشتمل على:

- مجموعة من المعايير تبين ما يجب أن يشمل عليه تقرير المراجع من حيث نطاق الفحص والعمليات والأنشطة التي خضعت للتقييم والدراسة، هذا بالإضافة إلى إبراز النتائج التي توصل إليها المراجع خلال عملية الفحص والتقييم. وهنا يمكن الاسترشاد بما تم الاتفاق عليه كمياري لإعداد التقرير في المراجعة الإدارية.

- مجموعة من المعايير ترتبط بما يجب أن يشمل عليه تقرير المراجع عن القوائم والتقارير الاجتماعية.

وهنا يمكن الاسترشاد بمعايير إعداد التقرير في حالة المراجعة المالية التقليدية فعلى سبيل المثال:

- يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم والتقارير الاجتماعية قد أعدت وفقاً للمعايير المتفق عليها؛
- يجب أن يبين هذا التقرير ما إذا كانت هذه المعايير قد طبقت في الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترة السابقة؛

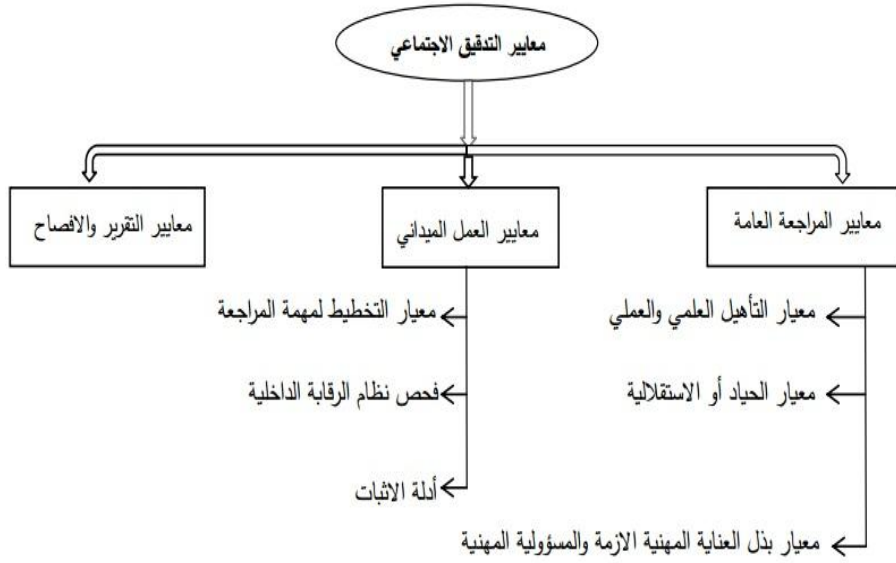
- يجب أن يحوي التقرير على رأي المراجع في القوائم والتقارير الاجتماعية؛

- تعتبر البيانات الواردة في القوائم والتقارير الاجتماعية معبرة تعبيراً كافياً عما تتضمنه هذه القوائم من معلومات طالما لم يشير في التقرير إلى غير ذلك².

¹ ميلاد رجب اشميلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 16 18.

² محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص 455.

الشكل (02-02): معايير التدقيق الاجتماعي



المصدر: من إعداد الطالبتين

المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء الاجتماعي

يعتبر الأداء الاجتماعي أحد المقومات الرئيسية لتحسين أداء المنظمة، إذ تعتمد عليه هذه الأخيرة بالدرجة الأولى، فيما تقدمه من منافع للمجتمع وأن ذلك هو المعيار الأول لتطويرها واستمراريتها في بيئتها، وعليه سيقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان ماهية الأداء المؤسسي، المطلب الثاني

ماهية الأداء الاجتماعي، أما المطلب الثالث يحوي تقييم الأداء الاجتماعي.

المطلب الأول: ماهية الأداء المؤسسي

أولاً: تعريف الأداء المؤسسي:

الأداء هو مدى قدرة تحقيق المنظمة لأهدافها على المدى البعيد من خلال رشدها في استغلال وتوظيف مختلف مواردها في إطار الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات البيئة الداخلية والخارجية لأنشطتها¹. كما يعرف الأداء المؤسسي "بأنه المنظومة المتكاملة لنتائج أعمال المنظمة في ضوء تفاعلها مع عناصر بيئتها الداخلية والخارجية"².

ثانياً: أبعاد الأداء المؤسسي:

1- أداء الأفراد في وحداتهم التنظيمية:

إن أداء الفرد في المنظمة يقاس بمجموعة متنوعة من المقاييس يتم من خلالها تقييم أدائه وصولاً إلى التأكد من أن أنظمة العمل ووسائل التنفيذ في كل إدارة تحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر ممكن من الإنتاج بأقل قدر من التكلفة، وفي أقل وقت وعلى مستوى مناسب من الجودة.

2- أداء الوحدات التنظيمية في إطار السياسات العامة للمؤسسة:

يقاس أداء كل منظمة بمجموعة أخرى من المعايير إلا أن المقاييس التي تستخدم (مقاييس فاعلية المنظمة) لقياس الأداء فيها للوقوف على مدى قرب المنظمة من الفاعلية، وتشمل كل من مقاييس الفعالية الاقتصادية الداخلية والخارجية.

3- أداء المنظمة في إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

من المفاهيم المرتبطة بالأداء مفهوم الكفاءة والفاعلية حيث تشير الفاعلية إلى الأهداف المتحققة أو تحقيق الأهداف المحددة من قبل المنظمة بغض النظر عن التكاليف المترتبة عن هذه الأهداف، أما الكفاءة فتشير إلى المخرجات، حيث أنه كلما كانت قيمة المخرجات أكثر من قيمة المدخلات فإن

¹ عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسة المتوسطة للصناعات الغذائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2010-2011، ص 4.

² إياد علي الدجني، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية، رسالة دكتوراة، كلية التربية، قسم المناهج وطرائق التدريس، جامعة دمشق، 2010-2011، ص 10.

الكفاءة تكون أعلى، فإذا تم تحقيق مخرجات معينة بمدخلات أقل فإن الكفاءة تكون أعلى، كذلك الأداء يتضمن مقاييس أخرى كمقاييس الحوادث ومعدلات الدورات والغياب والتأخير، حيث أن الفرد العامل الجيد هو الذي تكون إنتاجية عالية، وكذلك الذي يساهم أدائه في تقليل المشاكل المرتبطة بالعمل كالانتظام في الدوام وقلة حوادث العمل¹.

ثالثاً: خصائص وأنواع الأداء المؤسسي:

1- خصائص الأداء المؤسسي:

- المحافظة على ثبات العمل واستمراره من خلال الخبرات التراكمية والتجارب السابقة التي تنثر المؤسسة، وتورث هذه الخبرات من جيل إلى جيل بحيث لا تتأثر المؤسسة بغياب أو تغيير القيادات؛
- الاعتماد على جماعية الأداء والمشاركة في اتخاذ القرار من قبل المختصين والخبراء لإدارة المؤسسة ويضمن العمل المؤسسي عدم تقرد رئيس المؤسسة بالإدارة والقرار؛
- المحافظة على الاستقرار الإداري والمالي للمؤسسة، وذلك من خلال اتباع السياسات والنظم والقوانين المعتمدة؛
- استثمار جهود كافة الأفراد العاملين في المؤسسة نحو تطوير المؤسسة في إطار واضح من الواجبات والمسؤوليات، ومشاركة جماعية في تحقيق الأهداف؛
- اختيار أفضل الأساليب والنظريات الإدارية التي تحقق تفوقاً للمؤسسة على مستوى الخدمات التي تقدمها؛
- التركيز على العنصر البشري وتميئه وتأهيله باستمرار واستقطاب أفضل الكفاءات من خلال سياسة متطورة تعتمد على المؤسسة في التوظيف؛
- تعزيز ولاء وانتماء العاملين للمؤسسة وأنظمتها، باعتبارها مؤسسة للجميع تتطلب العمل الدؤوب للمحافظة عليها والعمل من أجل تقدمها؛
- يضمن العمل المؤسسي خلق قيادات بديلة وبتيح المجال للمتميزين لممارسة تقدمهم في الوظائف العليا؛
- عدم الاصطباغ بصيغة الأفراد، ذلك أن العمل الفردي تظهر فيه بصمات صاحبه واضحة، فضعفه في جانب من الجوانب، أو غلوه في آخر، أو إهماله في ثالث لا بد أن ينعكس على العمل، لكن لا يقبل المستوى نفسه من القصور في العمل الجماعي المؤسسي الذي يسعى للتقويم المستمر للأداء².

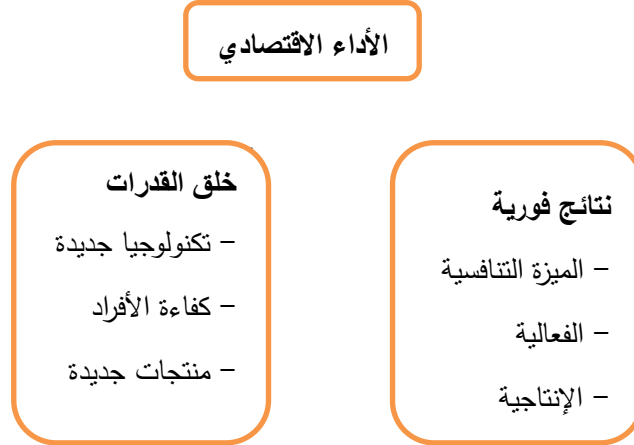
2- أنواع الأداء المؤسسي:

¹ [https:// www.hrdiscussion.com](https://www.hrdiscussion.com) 24/2/2017 : 21:34, P5-6.

² إياد علي الدجني، مرجع سبق ذكره، ص 149.

يرى H.SAVALL أن للمؤسسة نوعين أساسيين من الأداء هما الأداء الاقتصادي والأداء الاجتماعي. ففيما يتعلق بالأداء الاقتصادي، فهو يتكون بدوره من النتائج الفورية على المدى القصير وخلق القدرات على المدى الطويل، وهذا كما يوضحه الشكل الموالي

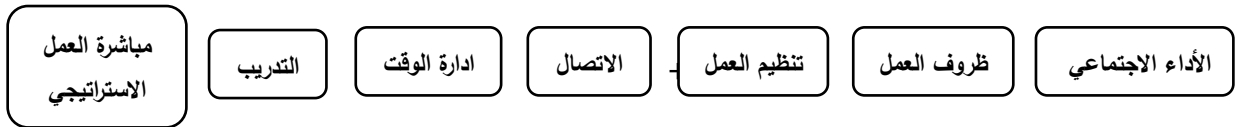
شكل رقم (02-03): الأداء الاقتصادي للمنظمة



المصدر: مراد كواشي، آليات نجاح عملية تقييم أداء المؤسسة، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 33 المجلد 9، جويلية، 2013، ص 174.

أما أداء المنظمة الاجتماعي فهو يتأتى من خلال اهتمامها بتحسين المجالات الستة المشكلة لظروف الحياة المهنية، وهي: ظروف العمل، تنظيم العمل، الاتصال، إدارة الوقت، التدريب، ومباشرة العمل الاستراتيجي¹.

الشكل (02-04): الأداء الاجتماعي للمنظمة



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: الأداء الاجتماعي

أولاً: تعريف الأداء الاجتماعي:

يقصد بالأداء الاجتماعي نجاح منظمة الأعمال في تحقيق أهدافها الاجتماعية الموضوعية والمحددة سلفاً. ويقسم الأداء الاجتماعي إلى قسمين داخلي خارجي، ففي حين يرتبط الأداء الداخلي

¹ مراد كواشي، آليات نجاح عملية تقييم أداء المؤسسة، مجلة العلوم الاقتصادية العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، جويلية، أم البواقي الجزائر، 2013، ص 173 174.

بالمالكين والعاملين، فإن الأداء الخارجي نعني به الأداء تجاه الزبائن، المجتمع المحلي، الحكومة، وذوي الاحتياجات الخاصة¹.

يقصد به الأداء الإنساني غير الملموس الذي تقدمه المنظمة للمجتمع وأصحاب المصالح من خلال البعد الاجتماعي ومتغيراته الخمسة ويوجه هذا الأداء الاقتصادي ويترجم هذا الأداء الاقتصادي ويترجم على تحقيقه من خلال سمعة المنظمة، والولاء لها².

كما يعرف ارتلند واثا "الأداء الاجتماعي على انه يضم انعكاسات نشاط المؤسسة على الجانب الاجتماعي لجميع أصحاب المصالح (المساهمين، المدراء، العمال، العملاء، الموردين، الدولة، الجمعيات)".

في حين يرى فسينيكس مدير مكتب مركز المدراء الناشئين "أن تحقيق الأداء الاجتماعي يكون بإدماج مصالح العمال بغرض إنشاء وعلى المدى الطويل مجلس إداري كفضاء لاتخاذ قرارات جماعية واختيار استراتيجيات التي تتسجم والحوار الاجتماعي مع الأفراد العاملين"³.

ويعرف الأداء الاجتماعي بأنه "الترجمة الفعالة للأهداف الاجتماعية لمنظمة ما إلى عمل وفقاً للقيم الاجتماعية المقبولة والمتعارف عليها"⁴.

ويعرفه فريق عمل الأداء الاجتماعي بأنه "الترجمة الفاعلة للرسالة الاجتماعية للمنظمة إلى ممارسة فعلية، ولا يمثل الأداء الاجتماعي قياس النتائج فحسب، بل يعنى أيضاً بالأعمال والإجراءات التصحيحية التي تتخذ لتحقيق تلك النتائج"⁵.

ثانياً: أهداف الأداء الاجتماعي:

1- أهداف الأداء الاجتماعي اتجاه العاملين:

تتبلور المسؤولية الاجتماعية من خلال العمل على توفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة من الولاء والانتماء من قبل العاملين تجاه المنظمة.

1-1- أهداف الأداء الاجتماعي تجاه العملاء:

¹ مقدم وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص 161.

² سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباي، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية، 2010، ص 215

³ عبدلي مباركة، دور وكالات التقييم الاجتماعي في قياس الأداء الاجتماعي لأصحاب المصالح حالة المؤسسات الجزائرية، ورقة مشاركة في المنتدى الدولي حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية المنعقد في 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار، ص 3.

⁴ سيد هاشم وآخرون، فلنتجاوز نطاق النوايا الحسنة-قياس الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر، مذكرة مناقشة مركزة، العدد رقم 41، منشورة، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2007، ص 3.

⁵ برني لطيفة، أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2014-2015، ص 185.

تتبلور تلك المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بتوفير كافة الظروف الملائمة لخلق وتعميق حالة من الاشباع والرضا عن السلع والخدمات المقدمة للعملاء.

1-2- أهداف الأداء الاجتماعي للمجتمع:

تتبلور المسؤولية الاجتماعية من خلال بذل كافة الجهود لتكوين صورة ذهنية طيبة لدى أفراد المجتمع أو تكوين صورة طيبة للمنظمة يقبلها الرأي العام للمجتمع.

1-3- أهداف الاداء الاجتماعي تجاه الملاك:

يتبلور الهدف في حالة الملكية الخاصة في بذل كافة الجهود لتحقيق العائد المناسب على رأس المال المستمر، أما في حالة الملكية العامة يتمثل الهدف في بذل كافة الجهود لتحقيق ما ترقى إليه الدولة من التدخل في ذلك النشاط¹.

ثالثاً: أهمية الالتزام بالأداء الاجتماعي:

إن الأداء الاجتماعي للمنظمة من شأنه تحقيق فكرة استمرارية المنظمة لأن الأصل في منظمات الأعمال أنها تقام لخدمة المجتمع بفئاته المختلفة السابق الإشارة إليها مما يدعم وجود المنظمة في بيئة الأعمال، وقد ظهرت مجموعة من الاتجاهات أدت إلى تزايد اهتمام المنظمات بالالتزام بالأداء الاجتماعي، أوردها العديد من الباحثين في كتاباتهم عن أهمية التزام المنظمات بالأداء الاجتماعي، ومن الأسباب التي دعت إلى ذلك ما يلي:

- تغيير حاجات المجتمع؛
- تغيير دور الإدارة؛
- تزايد قدرة منظمات الأعمال في التأثير على المجتمع؛
- زيادة الاهتمام بالبيئة؛
- تزايد الضغوط على منظمات الأعمال؛
- مسؤولية المنظمة كمواطن في بيئتها؛
- تحسين مناخ العمل؛
- تحسين الصورة العامة للمنظمة².

المطلب الثالث: تقييم الاداء الاجتماعي للمنظمة

أولاً: معايير قياس الاداء الاجتماعي:

من المعلوم أن محاولات التنظير المحاسبي تنقسم إلى مدرستين فكريتين، الأولى: هي مدرسة تنظير المحاسبة، كما هي كائنة فعلا ويطلق عليها المدرسة الوصفية التي تقوم على طريقة الاستقراء

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 274 275.

² عبير علي عامر، مرجع سبق ذكره، ص 6.

من الواقع وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المبادئ المقبولة قبولاً عاماً. ومن روادها بول جريدي وبوجي ايجيري وغيرهما. والمدرسة الثانية: فهي تنظير المحاسبة كما يجب أن يكون ويطلق عليها المدرسة المعيارية في التنظير المحاسبي وتقوم على طريقة الاستنباط المنطقي وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المعايير المحاسبية التي تلتقى اتفاقاً عاماً. ومن روادها ريموند شام يرز ومونتر وسيروز ومونتر وأواردس وبل وغيرهم.

وفي ضوء ذلك يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963 ونشرت في عام 1966م، هي أنسب أسلوب، وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة:

1- معايير الصلاحية: حيث أن لابد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه، وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب، وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

2- معيار الخلو من التمييز: يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بزهة وتجريد، وبحيث لا تتطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التمييز واضحاً، والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواءً للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

3- معيار السببية: مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان اسباب تحقق أو عدد تحقيق الأهداف الاجتماعية، حتى يمكن الوصول إلى درجة الاقتناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية، وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

4- معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية: يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي، وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد، إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

5- معيار العائد الاجتماعي: ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من (مبدأ تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

6- معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها: يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل

مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد، ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس للعائد الاجتماعي او التكاليف الاجتماعية.¹

وبشكل عام نحن نرى بأن للفكر المحاسبي معيارين لفصل وتمييز التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية وتمهيداً لقياسها بشكل صحيح والتقارير عنها بشكل دقيق وموضوعي:

1- معيار الهدف من النشاط: إن هذا المعيار لا ينص على إلزام المنظمة للقيام بالأنشطة الاجتماعية، فالهدف الذي تسعى المنظمة إلى تحقيقه هو الذي يلزمها بتحمل هذه التكاليف الاجتماعية، فمثلاً قيام المنظمة بعقد برامج لتدريب الطلاب أو أفراد المجتمع المحيط بها في العطلات، وهي أنشطة تقوم بها المنظمة بمحض إرادتها وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية ترمي لتحقيقها على المدى البعيد لخلق صورة طيبة في أذهان الجمهور، على الرغم أن هذه التكاليف تعتبر تكاليف اجتماعية تتحملها المنظمة بغض النظر عن وجود أو عدم وجود إلزام قانوني يلزمها بذلك.

2- معيار الإلزام القانوني: هو معيار يلزم المنظمة بالتمييز بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، فالأنشطة

التي يلزم القانون المنظمة بأدائها والوفاء بها لا تكون تكاليف أنشطة اجتماعية وتعتبر تكاليف اقتصادية على

اعتبار أن القانون يلزمها بتحمل تلك التكاليف وإلا جرت مساءلتها من قبل القانون إن لم تفي بذلك.²

ثانياً: مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي:

1- مؤشرات تعتمد على التكاليف الاجتماعية في قياسها:

1-1 مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمنظمة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المنظمة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المنظمة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

1-2 مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المنظمة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

¹ سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤتمر دولي التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 200.

² سعدون مهدي الساقى، عبد الناصر نور، مرجع سبق ذكره، ص ص 200 201.

1-3 مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المنظمة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمنظمات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

1-4 مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين¹.

2- مؤشرات قياس منافع الأنشطة الاجتماعية:²

تقيس مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي فعالية مختلف الأنشطة الاجتماعية التي تؤديها المنظمات من خلال مجالات المسؤولية الاجتماعية ومقارنة هذه المؤشرات الكمية والقيمية لسنوات عديدة للوقوف عند تطورها ومدى تعاملها مع الأداء الاجتماعي المطلوب للمنظمة، وهنا نستطيع تحديد بعض هذه النسب والمؤشرات على سبيل المثال لا الحصر:

2-1 قياس مكافأة القوى العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية: وتحسب من خلال الآتي:

مقياس مدى مكافئة العمال- الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة/متوسط الأجر للعامل X عدد العمال.

2-2 قياس مدى مساهمة المنظمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية كالإسكان وتوفير وسائل المواصلات: وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المنظمة = عدد الأفراد المشمولين بالسكن أو النقل . الخ / عدد العمال.

2-3 قياس مدى مساهمة المنظمة في الجوانب الفنية للعاملين فيها: وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المنظمة في التطوير الفني = تكلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين.

2-4 قياس مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة: وتحسب من خلال الآتي:

¹ عبد الرزاق مولاي لخضر، حسين الشنيني، مرجع سبق ذكره، ص 235.

² الزهرة رحمانى، تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار-حاسي مسعود- ورقلة للفترة (2000-2013)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، منشورة، 2014، صص 10 11.

مساهمة المنظمة = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

2-5 قياس مدى مساهمة المنظمة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة: وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المنظمة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / إجمالي ميزانية الأبحاث.

2-6 قياس مدى مساهمة المنظمة في توفير الأمن الصناعي للعاملين: وتحسب من خلال الآتي: مساهمة المؤسسة = عدد الحوادث التي تقع / عدد ساعات العمل الفعلية.

2-7 قياس مدى مساهمة المنظمة في استقرار العمل في محيطها: وتحسب من خلال الآتي: معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة / إجمالي عدد العاملين.

2-8 قياس مدى مساهمة المنظمة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة: وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المنظمة = تكلفة المساهمة للمنظمة المعنية / إجمالي تكاليف مساهمة المنظمات في المنطقة.

2-9 قياس مدى استغلال المنظمات للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة: وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المنظمة = تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة / تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة أو الكلية.

2-10 قياس مدى مساهمة المنظمة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج: وتحسب من خلال الآتي:

مساهمة المنظمة = تكاليف الأبحاث والدراسات التطويرية للمنتج / تكاليف الإنتاج الإجمالية.

خلاصة الفصل:

إن ظهور الحاجة إلى التدقيق الاجتماعي جاءت نتيجة ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لقياس الأداء الاجتماعي للمنشأة واهتمامها بإعداد تقارير وقوائم اجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى قصور وسائل المراجعة التقليدية عن القيام بمهمة التحقق وتقييم الأداء الاجتماعي للمنشأة. كما أن للتدقيق الاجتماعي عدة أهداف تبرز من خلال أهمية البالغة بالنسبة للمؤسسة، في نطاق أوسع من نطاق التدقيق المالي، ليشمل هذا النطاق بالإضافة مجالات المسؤولية الاجتماعية. ويمر هذا النوع من التدقيق بعدة مراحل بداية من تحديد المهام وتوزيعها على القائمين بالتدقيق إلى غاية تقديم تقرير التدقيق، كما أنه يركز على عدة مبادئ أساسية تمكنه من تقييم الاداء الاجتماعي للمؤسسة عن طريق مجموعة من المعايير والمؤشرات.

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية

تمهيد

بعد دراسة الاطار النظري لموضوع الدراسة في الفصل الأول والثاني، سيتم في هذا الفصل دراسة أبعاد هذا موضوع من الناحية التطبيقية في الواقع، حيث تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لجمع المعلومات، واستعمال نظام SPSS20 لتحليل نتائج الدراسة، وذلك للوقوف على الأثر الايجابي للتدقيق الاجتماعي على الأداء الاجتماعي في المنظمات.

وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يتضمن منهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فيتناول عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

المبحث الأول: منهجية الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تبيان مجتمع وعينة الدراسة، وكذا توضيح أداة الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من مختلف البنوك والصناديق المتواجدة في ولاية أدرار وعددها الاجمالي (7)، حيث ستشمل عينة الدراسة كامل مجتمع البحث الموضح في الجدول أدناه:

الجدول (03-01): مجتمع البحث

الرقم	البنوك	الرمز
1	بنك الجزائر	BA
2	البنك الوطني الجزائري	BNA
3	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR
4	القرض الشعبي الجزائري	CPA
5	بنك الخليج	BK
6	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	CNEP
7	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	CNMA

المصدر: من إعداد الطالبتين

تم توزيع (48) قائمة استبيان على كامل مجتمع الدراسة وتم استرداد (40) استبانة بنسبة استرداد (38,33%)

المطلب الثاني: أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة في جمع المعلومات والبيانات من عينة الدراسة، حيث تم إعداد الاستبانة لقياس دور عملية التدقيق الاجتماعي في تحسين الاداء الاجتماعي للبنوك وتتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول: هو عبارة عن المعلومات الشخصية للمستجيب المتمثلة في (الجنس، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، مستوى التوظيف، اسم البنك، الخبرة المهنية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن محاور الدراسة حيث تتكون الاستبانة من (21) عبارة موزعة على محورين هما:

- المحور الأول: التدقيق الاجتماعي ويتكون من (11) عبارة.

- المحور الثاني: الأداء الاجتماعي ويتكون من (10) عبارات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبانة كما

هو موضح في الجدول (2):

الجدول(03-02): مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

ولمعرفة ثبات أداة القياس وحتى تكون صالحة مهما اختلفت الفترة الزمنية للدراسة فقد تم استخدام اختبار ألفا-كرونباخ.

الجدول(03-03): معامل ألفا كرونباخ

البيان	قيمة معامل ألفا-كرونباخ
21	0,859

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى نتائج برنامج SPSS20.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن معمل الثبات للاستبيان يبلغ(9,85%) وهي نسبة عالية، تدل على ثبات فقرات الاستبيان حيث لو تم توزيعها مرة أخرى لأعطت نفس النتائج لنفس العينة أو الفئة، ومنه يمكن الاعتماد على نتائج الاستبيان وقدرته على تحقيق أهداف الدراسة.

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

سيتم الاعتماد على التحليل الوصفي والاحصائي في عرض ودراسة النتائج، أما لتحليل

الفرضيات سيعتمد تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS20.

المطلب الأول: عرض وتحليل البيانات .

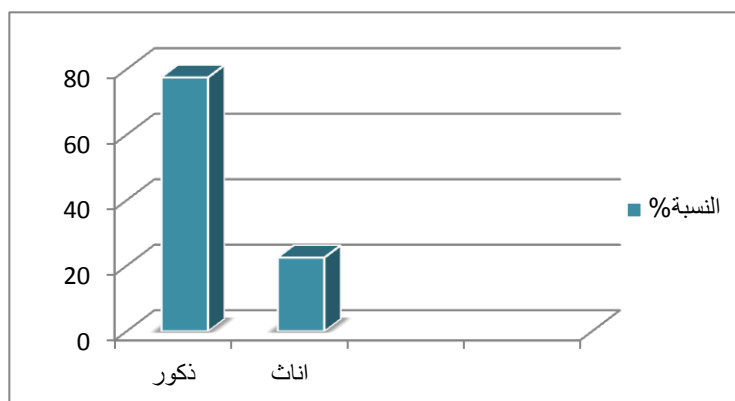
1- التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

الجدول(03-04): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة%
ذكر	31	77,5
أنثى	9	22,5

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لنتائج برنامج SPSS20.

الشكل(03-01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً لنتائج SPSS20.

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن أغلب من جرت عليهم الدراسة هم فئة الذكور حيث

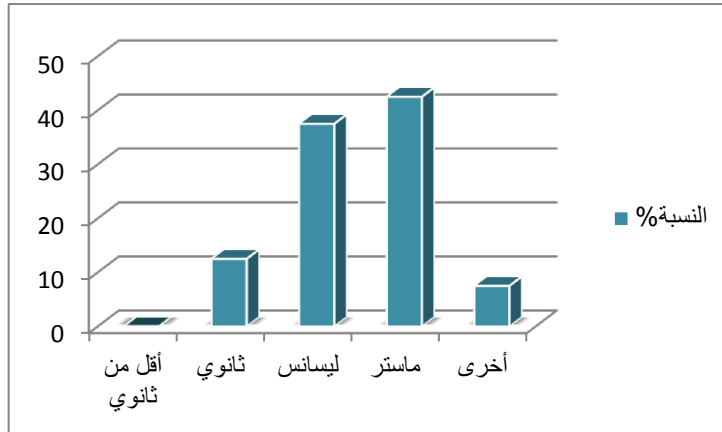
بلغت نسبتهم (77,5%) من إجمالي عينة الدراسة، تليهم فئة الإناث بنسبة (22,5%).

الجدول(03-05): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المجموع	أخرى	ماستر	ليسانس	ثانوي	من أقل ثانوي	
40	3	17	15	5	0	العدد
100	7,5	42,5	37,5	12,5	0	النسبة%

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20.

الشكل (03-02): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لنتائج spss20.

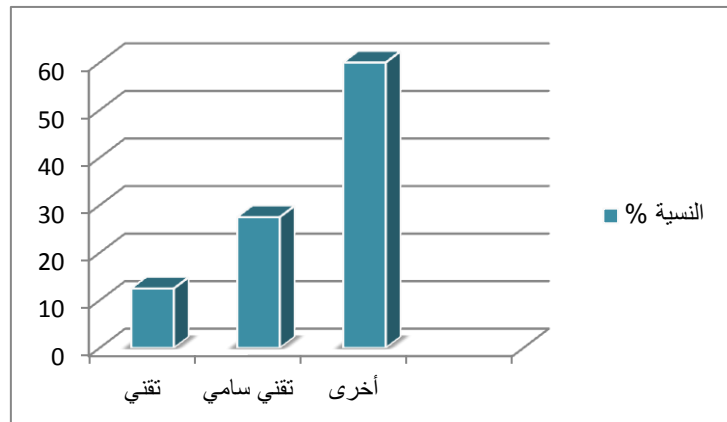
من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن معظم أفراد العينة حاملين لشهادة الماستر حيث قدرت نسبتهم ب(42,5%) من إجمالي العينة المدروسة، يليهم الأشخاص حاملو شهادة ليسانس بنسبة(37,5%)، يليهم حاملو شهادة المستوى الثانوي بنسبة تقدر ب(12,5%)، وأخيراً يأتي حاملو شهادات أخرى المتمثلة في شهادة الدكتوراه وغيرها بنسبة(7,5%)، بينما الأشخاص أصحاب المستوى أقل من ثانوي نسبتهم منعدمة.

الجدول(03-06): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني

المجموع	أخرى	تقني سامي	تقني	العدد
40	24	11	5	
100	60,0	27,5	12,5	النسبة %

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20.

الشكل(03-03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني



المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً لنتائج spss20

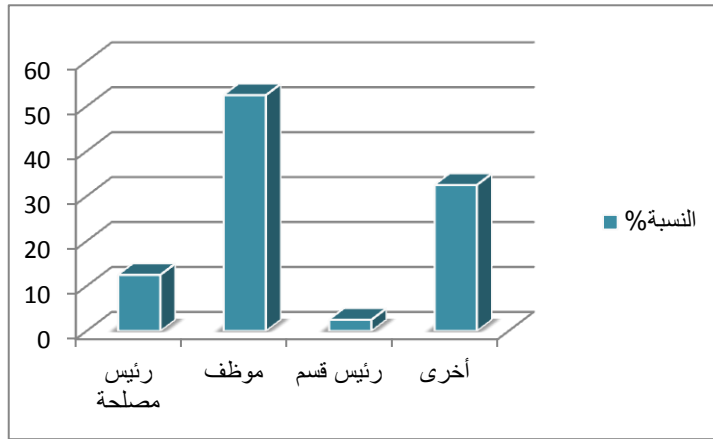
من خلال الجدول والشكل أعلاه يلاحظ أن نسبة حاملو شهادات أخرى تتصدر النسب الأخرى في الجدول مقدرة ب(60,0%)، تليها مباشرة نسبة حاملو شهادة تقني سامي(27,5%)، تتبعها نسبة حاملو شهادة تقني والمقدرة ب(12,5%).

الجدول(03-07): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي.

المجموع	أخرى	رئيس قسم	موظف	رئيس مصلحة	العدد
40	13	1	21	5	
100	32,5	2,5	52,5	12,5	النسبة%

المصدر: من إعداد الطالبتين إسناداً إلى نتائج برنامج SPSS20.

الشكل(03-04): توزيع أفراد العينة حسب المستوى الوظيفي



المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20.

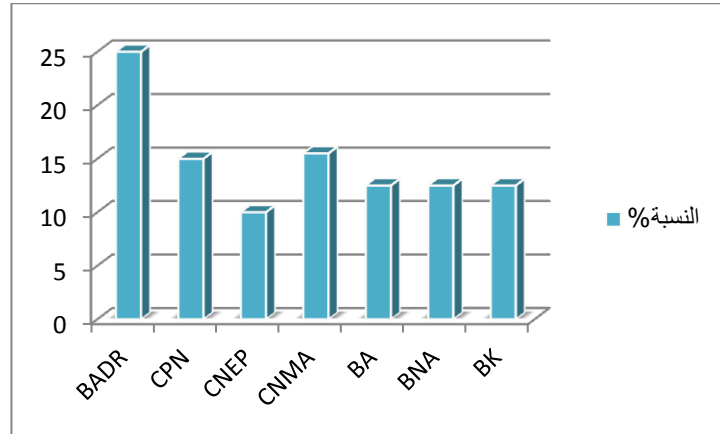
من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن أغلب من أجريت عليهم الدراسة هم الموظفين والتي تقدر نسبتهم ب(52,5%)، يليهم أصحاب وظائف أخرى مثل نائب، مسؤول تجاري، مستشار... إلخ بنسبة(32,5%)، يليهم في المرتبة الثالثة رؤساء المصالحات بنسبة مقدرة ب(12,5%)، وأخيراً يأتي رؤساء الأقسام بنسبة متدنية جداً مقدرة ب(2,5%).

الجدول(03-08): توزيع أفراد العينة حسب البنوك.

المجموع	BK	BNA	BA	CNMA	CNEP	CPN	BADR	العدد
40	5	5	5	5	4	6	10	
100	12,5	12,5	12,5	15,5	10,0	15,0	25,0	النسبة%

المصدر: من إعداد الطالبتين إسناداً إلى نتائج برنامج SPSS20.

الشكل(03-05): توزيع أفراد العينة حسب البنوك



المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20

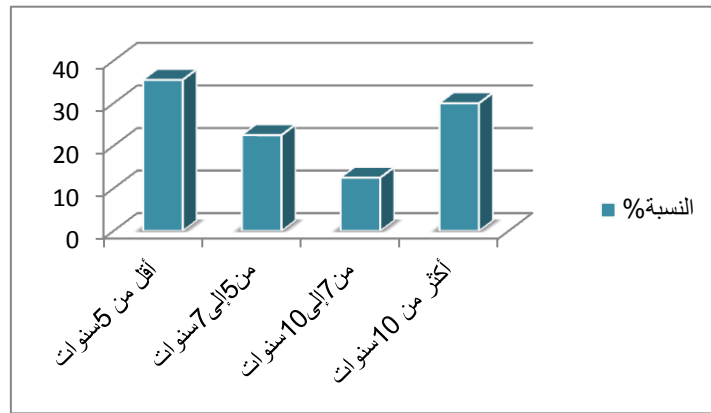
من خلال الجدول والشكل أعلاه يظهر أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتصدر البنوك الأخرى بأكبر نسبة مقدرة ب(25,0%)، يليه الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنسبة(15,5%)، وتليه مؤسسة القرض الشعبي الجزائري بنسبة(15,0%)، ويأتي بعده بنك الجزائر، البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج بنفس النسبة مقدرة ب(12,5%)، وأخيراً يأتي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة(10,0%).

الجدول(09-30): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة.

المجموع	أقل من 5سنوات	من 5إلى 7سنوات	من 7إلى 10سنوات	أكثر من 10سنوات
العدد	14	9	5	12
النسبة %	35,5	22,5	12,5	30,0

المصدر: من إعداد الطالبتين إسناداً إلى نتائج برنامج SPSS20.

الشكل(03-06): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة



المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً لنتائج برنامج SPSS20

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن أكبر نسبة لعينة الدراسة يمثلها الأشخاص ذو الخبرة أقل من 5 سنوات بنسبة (35,5%)، يليهم الأشخاص ذوي الخبرة الأكثر من 10 سنوات بنسبة (30,0%)، ويأتي بعدها الأشخاص ذوي الخبرة من 5 إلى 7 سنوات بنسبة (22,5%)، كما بلغت أقل نسبة لعينة الدراسة (12,5%) يمثلها الأشخاص ذوي الخبرة من 7 إلى 10 سنوات.

2- التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة:

-نتائج التحليل الاحصائي للتدقيق الاجتماعي.

الجدول (03-10): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاستجابات لأفراد عينة دراسة التدقيق الاجتماعي.

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
03	0,736	3,85	تلتزم المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية.	01
02	0,783	3,95	يساهم التدقيق الاجتماعي في توفير البيانات والمعلومات الاجتماعية اللازمة لممارسة أنشطة المؤسسة بصورة جيدة.	02
08	1,086	3,73	يتوفر للمؤسسة كفاءات بشرية تساعد على ممارسة التدقيق الاجتماعي.	03
01	0,832	3,97	تلتزم المؤسسة بالقوانين والانظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي داخل الوحدة.	04
05	0,712	3,82	يساعد التدقيق الاجتماعي على معرفة التكاليف الاجتماعية و التي تحملتها المؤسسة.	05
10	0,802	3,65	يعطي التدقيق الاجتماعي صورة واضحة للمؤسسة عن العوائد المحتمل الحصول عليها.	06
11	1,033	3,60	تتسم عملية التدقيق الاجتماعي بالشفافية والوضوح من حيث تقديم المعلومات والبيانات عن الأنشطة الاجتماعية.	07
07	1,050	3,77	تقتنع المؤسسة بوجود نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية المساعد على قيام التدقيق الاجتماعي.	08
04	1,001	3,85	تسعى المؤسسة الى تطبيق المحاسبة على أصولها البشرية.	09
09	0,816	3,72	تساعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على تحديد أرضية للقيام بالتدقيق الاجتماعي.	10
06	0,947	3,78	تهتم المؤسسة بمراجعة نظام الرقابة الداخلية للأنشطة الاجتماعية.	11
	0,48464	3,7909	القيمة الاحصائية الكلية لفقرات التدقيق الاجتماعي	

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20

يلاحظ من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة يفوق الوسط الحسابي النظري (3,00)، وهذا يدل على أنه هناك شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة، ينحصر ما بين (3,97) كأعلى قيمة له مثلته الفقرة (01)، وانحراف معياري (0,832)، و(3,60) كأقل قيمة له مثلته الفقرة (11)، وانحراف معياري (1,033)، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة متفقون على أن بنوكهم تلتزم بمسئوليتها الاجتماعية والقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي، كما يتفق الباحثين على أن بنوكهم تقتنع بوجود نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية المساعد على قيام التدقيق الاجتماعي الذي يتسم بالشفافية والوضوح من حيث تقديم المعلومات والبيانات عن الأنشطة الاجتماعية داخل هذه البنوك.

2- نتائج التحليل الإحصائي للأداء الاجتماعي.

الجدول (03-11): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للاستجابات لأفراد عينة دراسة الأداء

الاجتماعي

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
01	يهتم الاداء الاجتماعي بتحسين وتطوير أداء الافراد العاملين في المؤسسة	4,03	0,974	03
02	توفر المؤسسة للعاملين خدمات الاسكان والخدمات الصحية وظروف عمل ممتعة والامان والسلامة	3,20	1,244	10
03	توفر المؤسسة للعاملين فرص متكافئة، واشراكهم في اتخاذ القرارات و الاستماع لشكاويهم ومشاكلهم.	3,25	1,276	09
04	تمنح المؤسسة للعاملين فرص للدراسة في الجامعة وفرص للتدريب للرفع من مهاراتهم وترقيتهم.	3,93	1,023	04
05	تمنح المؤسسة العملاء فرصة لإبداء رأيهم وسماع شكاويهم .	4,10	1,105	02
06	تحرص المؤسسة على كسب رضا الزبائن ومعرفة مقدار رضاهم عن اداء المؤسسة ونية الشراء مرة اخرى من منتجاتها.	4,28	0,877	01
07	تساهم المؤسسة في خدمة المجتمع بتقديم التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية.	3,28	0,987	08
08	احترام المؤسسة لعادات وتقاليد المجتمع من اجل تكوين صورة يقبلها الرأي العام للمجتمع.	3,78	1,143	06
09	تبذل المؤسسة جهودها لحماية البيئة المحيطة بها من الاضرار المتولدة عنها من تلوث.	3,73	1,062	07
10	تسعى المؤسسة ان تمارس أنشطتها بطريقة تقلل من الاضرار بالبيئة المحيطة.	3,85	0,949	05
	القيمة الاحصائية الكلية لفقرات الأداء الاجتماعي	3,7400	0,70885	

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لاستجابات أفراد عينة الدراسة يفوق الوسط الحسابي النظري (3,00)، وهو ما يدل على وجود شبه اتفاق بين أفراد عينة الدراسة، ويظهر ذلك بمستوى عالي في الفقرات (01) و (02) و (03) بمتوسط حسابي (4,28) و (4,10) و (4,03) على التوالي، وبانحراف معياري (0,877)، (1,105) و (0,974) على التوالي، وهذا يدل على درجة موافقة عالية من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرات، وهو ما يدل على أن الأداء الاجتماعي في البنوك محل الدراسة يهتم بتحسين وتطوير أداء الافراد العاملين في المؤسسة، وأن المؤسسة توفر للعاملين خدمات الاسكان والخدمات الصحية وظروف عمل ممتعة والأمان والسلامة، كما توفر لهم فرص متكافئة، واشراكهم في اتخاذ القرارات والاستماع لشكاويهم ومشاكلهم.

بينما شهدت الفقرات (04) و (05) و (06) و (07) اتفاق متدني بين آراء العينة بمتوسط حسابي (3,93) و (3,85) و (3,78) و (3,73) على التوالي، وبانحراف معياري (1,023) و (0,949) و (1,143) و (1,062) على التوالي، وهذا يدل على تدني اهتمام البنوك بالعاملين، والمجتمع والبيئة المحيطة، حيث أنها لا تمنح العاملين فرص كافية للدراسة في الجامعة وفرص للتدريب للرفع من مهاراتهم وترقيتهم، ولا تسعى للتقليل من الإضرار بالبيئة المحيطة بالقدر الكافي، ولا تحترم عادات وتقاليد المجتمع في كل الاحوال من أجل تكوين صورة يقبلها الرأي العام.

ويظهر حالة عدم التأكد في الفقرات المتبقية (08) و (09) و (10) بمتوسط حسابي (3,28) و (3,25) و (3,20) على التوالي، وبانحراف معياري (0,987) و (1,276) و (1,244) على التوالي، مما يدل على عدم تأكد مساهمة البنوك في تقديم التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية، وعدم توفيرها للعاملين فرص متكافئة، واشراكهم في اتخاذ القرارات والاستماع لشكاويهم ومشاكلهم، وعدم توفيرها لخدمات الاسكان والخدمات الصحية وظروف العمل الممتعة والأمان والسلامة للعاملين.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

سيتم التطرق في هذا المطلب لتحليل فرضيات الدراسة وذلك باستعمال اختبار التباين الأحادي (ANOVA) بالاعتماد على نظام SPSS20 وذلك لمعرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل و الاداء الاجتماعي كمتغير تابع.

1- اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تنص الفرضية الرئيسية الأولى على أنه:

- لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف).

تنفرد من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى للمتغيرين معاً.
- أ-اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى: وتنص هذه الفرضية على أنه لا توجد فروقات ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- الجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل والمؤهل العلمي كمتغير تابع.

الجدول (03-12): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0,139	1,950	0,427	3	1,280	بين المربعات
		0,219	36	7,880	حارج المربعات
			39	9,160	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20

يوضح الجدول أعلاه أن مجموع المربعات بين المجموعات يبلغ (1,280) وقيمة F التي بلغت (1,950) ومستوى المعنوية (0,139) وهو يزيد عن (0,05)، أي أن النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي، ومنه الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الأولى مقبولة.

ب-اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

-الجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل ومستوى التوظيف كمتغير تابع.

الجدول (03-13): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير مستوى التوظيف

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0,771	0,376	0,093	3	0,278	بين المجموعات
		0,247	36	8,882	خارج المجموعات
			39	9,160	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20

يوضح الجدول أعلاه أن مجموع المربعات بين المجموعات يبلغ (0,278) وقيمة F التي بلغت (0,376) و مستوى معنوية (0,771) وهو يزيد عن (0,05)، أي أن النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات بين آراء عينة الدراسة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف، ومنه الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الأولى مقبولة.

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي و متغير مستوى التوظيف.

-الجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين بين المتغير المستقل التدقيق الاجتماعي والمتغيرين التابعين المؤهل العلمي ومستوى التوظيف.

الجدول (03-14): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي و متغير مستوى

التوظيف

المتغير	المصدر	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
التدقيق الاجتماعي	المؤهل العلمي	0,792	3	0,264	1,149	0,345
	مستوى التوظيف	1,804	3	0,601	2,620	0,069
	التفاعل	0,238	3	0,079	0,346	0,792
	الخطأ	6,888	30	0,230		
	المجموع	584,000	40			
	المجموع المصحح	9,160	39			

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة لجميع عبارات التدقيق الاجتماعي تبلغ (0,346)، بدرجة حرية (3,30)، ومستوى معنوية (0,792) وهو يزيد عن مستوى المعنوية (0,05)، مما يدل على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء عينة الدراسة حول التدقيق الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي و متغير مستوى التوظيف.

2- اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

تنص الفرضية الرئيسية الثانية على أنه:

-لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى للمتغيرين المؤهل العلمي ومستوى التوظيف.

وتنتفرج من هذه الفرضية الفرضيات التالية:

-الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

-الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

-الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي ومنتغير مستوى التوظيف.

أ-اختبار الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثانية: التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

-الجدول التالي يوضح نتائج تحليل التباين بين الأداء الاجتماعي كمتغير مستقل والمؤهل العلمي كمتغير تابع.

الجدول (03-15): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0,257	1,406	0,685	3	2,055	بين المجموعات
		0,487	36	17,541	خارج المجموعات
			39	19,596	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا لنتائج برنامج SPSS20

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن مجموع المربعات بين المجموعات يبلغ (2,055) وقيمة F بلغت (1,406) بدرجة حرية (3) عند مستوى معنوية (0,257) وهو يزيد عن (0,05)، وعليه فإن هذه النتائج تشير إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

ب-اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الرئيسية الثانية: التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

-الجدول التالي يبين نتائج تحليل التباين بين المتغير المستقل الأداء الاجتماعي والمتغير التابع مستوى التوظيف.

الجدول (03-16): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير مستوى التوظيف

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0,328	1,188	0,589	3	1,766	بين المجموعات
		0,495	36	17,830	خارج المجموعات
			39	19,596	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً لنتائج برنامج SPSS20

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن مجموع المربعات بين المجموعات يبلغ (1,766)، قيمة F تبلغ (1,188) بدرجة حرية (3)، مستوى المعنوية (0,328) يزيد عن مستوى المعنوية (0,05)، أي أن النتائج تدل على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير مستوى التوظيف.

ج- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للفرضية الرئيسية الثانية: التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف).

والجدول التالي يبين تحليل التباين بين المتغير المستقل الأداء الاجتماعي والمتغيرين التابعين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف).

الجدول (03-17): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف)

مستوى الدلالة	F	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	المصدر	المتغير
0,292	1,302	0,650	3	1,949	المؤهل العلمي	الأداء الاجتماعي
0,183	1,723	0,860	3	2,580	مستوى التوظيف	
0,560	0,699	0,349	3	1,046	التفاعل	
		0,499	30	14,969	الخطأ	
			40	579,100	المجموع	
			39	19,596	المجموع المصحح	

المصدر: من اعداد الطالبتين استناداً لنتائج برنامج SPSS20

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة لجميع عبارات الأداء الاجتماعي تبلغ (0,699)، بدرجة حرية (3,30) وبمستوى معنوية (0,560) وهو يزيد عن مستوى المعنوية (0,05)، مما يدل على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين آراء عينة الدراسة حول الأداء الاجتماعي تعزى لمتغير المؤهل العلمي ومتغير مستوى التوظيف.

3- اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك لمعرفة العلاقة بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل والأداء الاجتماعي كمتغير تابع، حيث تعد العلاقة ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (sig) أقل من مستوى (0,05)، والعكس صحيح مما يعني أن علاقة التأثير ليست ذات دلالة إحصائية.

تنص هذه الفرضية على أنه: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \geq 0,05$ بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي تعزى للمتغيرين (المؤهل العلمي ومستوى التوظيف). والجدول التالي يوضح تحليل الانحدار الخطي البسيط بين التدقيق الاجتماعي كمتغير مستقل والأداء الاجتماعي كمتغير تابع.

الجدول (3-13): نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المتغير المستقل التدقيق الاجتماعي والمتغير التابع الأداء الاجتماعي.

التدقيق الاجتماعي							المتغيرات
مستوى الدلالة Sig	F المحسوبة	T المحسوبة	معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	معامل الانحدار B	معامل الثبات	
0,004	9,346	3,057	0,197	0,444	0,650	1,277	الأداء الاجتماعي

المصدر: من إعداد الطالبتين استناداً إلى نتائج برنامج SPSS20

من خلال الجدول أعلاه يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية (معنوية) بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي خلال فترة الدراسة، فقد بلغ معامل الانحدار (0,650)، وهذا يعني أن التدقيق الاجتماعي لوحده يساهم بنسبة (65%) في تحسين الأداء الاجتماعي للبنوك، وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) أو أقل، أما القيمة (1,277) فتمثل مساهمة العوامل الأخرى في تحقيق الأداء الاجتماعي للبنوك.

أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد R² فقد بلغت (0,197)، بمعنى أن (19,7%)

من التغيرات التي حدثت على المتغير التابع "الأداء الاجتماعي" خلال فترة الدراسة كان سببها اهتمام البنوك بالتدقيق الاجتماعي، وهذا ما أكدته قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين الذي بلغ (44,4%)، والتي تبين العلاقة الطردية القريبة من المتوسط بين المتغيرين.

كما أن مستوى الدلالة (sig) قد بلغ (0,004) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0,05)، وبهذه النتائج ترفض الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على أنه: لا توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي، لتحل محلها الفرضية التي

تنص على أنه: توجد علاقة أثر ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0,05) بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة يستنتج أن البنوك محل الدراسة ملتزمة بمسؤوليتها الاجتماعية، ومهتمة بتطبيق موضع التدقيق الاجتماعي الذي يلعب دوراً كبيراً في تحسين أدائها الاجتماعي، ويُفسر ذلك من خلال تحليل بيانات الاستبانة الموزعة على مجتمع الدراسة المكون من (7) بنوك المتواجدة على مستوى ولاية أدرار، ويتضح أكثر من خلال اختبار فرضيات الدراسة التي تنص على أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$ حول التدقيق الاجتماعي وحول الأداء الاجتماعي، ووجود علاقة أثر قوية بينهما.

الخلاصة

خاتمة

خلاصة إن التزام المنظمات في الوقت الحالي بمسئوليتها الاجتماعية اتجاه عملائها وموظفيها والمجتمع ككل، يعتبر المؤشر الرئيسي لتطبيقها التدقيق الاجتماعي داخل كيانها، حيث أن هذا الأخير يلعب دوراً كبيراً في تحقيق المنظمة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء لما له من أهمية كبيرة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات التي يجب على المنظمة أن تتبعها لتصل إلى أفضل النتائج بداية من توزيع المهام على العاملين إلى غاية تقديم التقرير وتبيان مقترحاته، كما أن للتدقيق الاجتماعي دور بالغ الأهمية في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة، الذي يعكس نتائج المنظمة والتزامها بالتدقيق الاجتماعي، وذلك من خلال مجموعة من المعايير والمؤشرات.

النتائج:

1- تطور دور البنوك، حيث لم يعد اهتمامها يصب على الجانب الاقتصادي المالي الذي يهدف إلى تحقيق الربح فقط، بل تعدى ذلك ليهتم بالجانب الاجتماعي هو الآخر والذي يهتم بشؤون العاملين والمجتمع والبيئة المحيطة؛

2- قيام المنظمات بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعي بواسطة مجموعة من المؤشرات والمعايير؛

3- بينت نتائج التحليل الوصفي أن توظيف فئة الذكور في البنوك محل الدراسة أكثر من توظيف فئة الإناث، وأن الموظفين في هذه البنوك معظمهم حاملين لشهادات جامعية وأصحاب خبرة جديدة اقل من 5 سنوات؛

4- أظهرت نتائج التحليل الوصفي أن بنك التنمية الفلاحة والتنمية الريفية يتصدر البنوك الأخرى من حيث موافقته على تطبيق التدقيق الاجتماعي؛

5 - من خلال التحليل الاحصائي لمتغير التدقيق الاجتماعي، تبين أن افراد عينة الدراسة متفقون على التزام بنوكهم بمسئوليتها الاجتماعية وبالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي، وأن بنوكهم تقتنع بوجود نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية المساعد على قيام التدقيق الاجتماعي الذي يتسم بالشفافية والوضوح من حيث تقديم المعلومات والبيانات عن الأنشطة الاجتماعية داخل هذه البنوك؛

6- من خلال التحليل الاحصائي لمتغير الأداء الاجتماعي، تبين أن الأداء الاجتماعي في البنوك محل الدراسة يهتم بتحسين وتطوير أداء الأفراد العاملين في المؤسسة، وأن المؤسسة توفر للعاملين خدمات الإسكان والخدمات الصحية وظروف عمل ممتعة والأمان والسلامة، كما توفر لهم فرص متكافئة، وأشراكهم في اتخاذ القرارات والاستماع لشكاويهم ومشاكلهم، لكن اهتمامها بالعاملين،

والمجتمع والبيئة المحيطة متدني، حيث أنها لا تمنح العاملين فرص كافية للدراسة في الجامعة وفرص للتدريب للرفع من مهاراتهم وترقيتهم، ولا تسعى للتقليل من الإضرار بالبيئة المحيطة بالقدر الكافي، ولا تحترم عادات وتقاليد المجتمع في كل الأحوال من أجل تكوين صورة يقبلها الرأي العام؛

7- من خلال اختبار الفرضية الأولى تم التوصل إلى أنه لا توجد فروقات ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول التدقيق الاجتماعي؛

8- من خلال اختبار الفرضية الثانية تم التوصل إلى أنه لا توجد فروقات ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$ بين آراء العينة حول الأداء الاجتماعي؛

9- من خلال اختبار الفرضية الثالثة توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة اثر بين التدقيق الاجتماعي والأداء الاجتماعي عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$ داخل البنوك محل الدراسة.

التوصيات: بناءً على نتائج الراسة التطبيقية توصي الدراسة بما يلي:

1 - تشجيع زيادة اهتمام البنوك بالمسؤولية الاجتماعية التي تعزز تطبيق التدقيق الاجتماعي؛
2- ضرورة اهتمام البنوك محل الدراسة بتقديم التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية، وتوفير خدمات الاسكان والخدمات الصحية وظروف العمل الممتعة والأمان والسلامة للعاملين؛

3- تحديد جهة خاصة مستقلة للقيام بمهمة التدقيق الاجتماعي؛

4- تدريس موضوع التدقيق الاجتماعي في الجامعات والمعاهد وتشجيع البحوث العلمية في هذا المجال؛

5- وضع قانون أو مرسوم تنفيذي خاص بالتدقيق الاجتماعي لإضفاء صفة الشرعية عليه والاعتراف به من قبل المنظمات ككل.

آفاق الدراسة:

في ضوء التوصيات السابقة تقترح الدراسات التالية:

- 1- دراسة حول دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء الاجتماعي في ظل التدقيق الاجتماعي.
- 2- دراسة حول دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تقييم الأداء الاجتماعي للمنظمة.
- 3- دراسة حول دور محافظ الحسابات في الجزائر في التدقيق الاجتماعي.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

- 1- البكري تامر ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر، عمان-الاردن، 2001.
- 2- السكارنة بلال خلف، أخلاقيات العمل، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 3- الصبان محمد سمير، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفق للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، دار الجامعة، 2002.
- 4- الصحن عبد الفتاح محمد، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2001.
- 5- العامري صالح مهدي محسن، طاهر محسن منصور الغالبي، الادارة والاعمال، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الاردن-عمان، 2007.
- 6- المطارنة غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصرة من الناحية النظرية، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006.
- 7- بوتين محمد، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003.
- 8- جربوع يوسف محمد، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 9- جمعة أحمد حلمي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة.
- 10- سرايا محمد السيد، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل الإطار النظري-المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
- 11- طواهري محمد التهامي، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 12- عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- 13- لطفى أمين السيد أحمد، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- 14- لطفى أمين السيد أحمد، فلسفة المراجعة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- 15- محمود سمير عبد الغني، تطورات في علم الاجتماع الاقتصادي المراجعة الاجتماعية أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2010.
- 16- محمود علاء الدين عبد الغني، إدارة المنظمات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

المذكرات:

- 1- الدجني إياد علي، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية، رسالة دكتوراة، كلية التربية، قسم المناهج وطرائق التدريس، جامعة دمشق، 2010-2011.
- 2- الزامل سليمان بن عبد الله بن محمد، مستوى الإفصاح عن عناصر المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية المساهمة السعودية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم المحاسبة، رسالة ماجستير، منشورة، جامعة أم القرى، 2010.
- 3- العليمات نوفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية-حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة، أطروحة كتورة، كلية الاقتصاد، قسم الدراسات العليا، جامعة دمشق، 2010.
- 4- الفحاء فهد راعي، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، 2012.
- 5- اللولو محمد سالم، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، الجامعة الإسلامية، غزة عمادة الدراسات العليا كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل، رسالة ماجستير، 2009.
- 6- برني لطيفة، أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الاستشفائية الخاصة لولاية بسكرة، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، اقتصاد وتسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
- 7- جادلي سمير، تسيير الأجور في المؤسسة دراسة حالة البنك الفرنسي "BNP Paribas"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.
- 8- خلال عزيزة، دور المراجعة في تطبيق حوكمة الشركات دراسة حالة شركة Sarl Spro trap، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، محاسبة وتدقيق، منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.
- 9- سنيقرة رفيقة، أثر تطبيق المسؤولية الاجتماعية على أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة ايلاف ترين، الضياء، ليند غاز - ورقلة"، مذكرة ماستر، كلية

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، 2012-2013.

10- ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

11- عامر عبير علي، المراجعة الاجتماعية من خلال مفهوم الجودة الشاملة في بنك التنمية والائتمان الزراعي في مصر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، جامعة عين الشمس، منشورة، 2010.

12- عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستدام بالمؤسسة المتوسطة للصناعات الغذائية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، منشورة، جامعة فرحات عباس بسطيف، 2010-2011.

13- عودة أياد محمد، قياس التكاليف الاجتماعية ومدى مساهمتها بتحقيق الرفاهية الاجتماعية دراسة ميدانية (تطبيقية) على فنادق ذات فئات خمس نجوم في الأردن، رسالة ماجستير، كلية العلوم المالية والادارية، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008.

14- مقدم وهيبية، تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، منشورة، جامعة وهران، 2013-2014.

المجلات:

1- الموسوي هاشم علي هاشم، جمانة حنظل التميمي، المراجعة الاجتماعية-دراسة تحليلية في شركة نفط الجنوب، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد14، جامعة البصرة، 2004.

2- أرديني طه أحمد حسن، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين83(28)، 2006.

3- اشميلة ميلاد رجب، ادراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، المجلة الجامعة، العدد16المجلد الثالث، يوليو2014م.

4- الحدراوي رافد حميد، مهند حميد العطوي، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ولاء الزبون- دراسة حالة لآراء عينة من زبائن مصرف الرافدين فرع الغري-النجف الاشرف، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد17 العدد4 السنة2015.

- 5- النعيمات سعيد مخد، فارس جميل الصوفي، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها على قطاع البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والعشرون، 2011.
- 6- حمدان خولة حسين، جبار ياسر عبيد، دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 1 العدد4، جامعة واسط، العراق، 2011.
- 7- رحمانى الزهرة، تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار-حاسي مسعود- ورقلة، للفترة (2000-2013)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، منشورة، 2014.
- 8- سعيد سناء عبدالرحيم، الباوي عبد الرضا ناصر، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة (دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة الصناعية، 2010.
- 9- عبد العزيز جعفر عثمان الشريف، مدى التزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم والدراسات الإنسانية، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17(1) 2016.
- 10- علي ماهر ناجي، تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، المجلد9 العدد26، 2013.
- 11- غزال سعاد، شاكر عبد الكريم البلداوي، الأبعاد الاستراتيجية لمسؤولية المنظمة تجاه المجتمع والبيئة في ضوء التحكم المؤسسي، مجلة الادارة والاقتصاد، السنة 36، العدد97، 2013.
- 12- كواشي مراد، آليات نجاح عملية تقييم أداء المؤسسة، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 33، المجلد التاسع، جويلية، 2013.
- المدخلات:**
- 1- نور الدين أحمد قايد، دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري المنعقد في 6-7ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- 2- بن مسعود نصرالدين، كنوش محمد، واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية يومي 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار.

3- الساقى سعدون مهدي، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤتمر دولي التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.

4- مولاي لخضر عبد الرزاق، حسين شنيني، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، ورقة قدمت إلى الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.

5- عبدلي مباركة، دور وكالات التقييم الاجتماعي في قياس الأداء الاجتماعي لأصحاب المصالح حالة المؤسسات جزائرية، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنعقد في 14-15 فيفري 2012، جامعة بشار.

6- سكاك مراد، فارس هياش، دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، ورقة قدمت إلى الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية المنعقد أيام 20-21 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس سطيف.

7- معراج هواري، "قياس ادراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر"، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي حول "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية" الذي نظمته كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، خلال الفترة: 14-15 فيفري 2012.

مطبوعات:

1- أقاسم عمر، التدقيق، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة لسانس السنة الثالثة علوم تجارية ، تخصص مالية، غير منشورة ، جامعة أحمد دراية أدرار.

تقارير:

1- سيد هاشم وآخرون، فلنتجاوز نطاق النوايا الحسنة-قياس الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر، مذكرة مناقشة مركزة ، العدد رقم 41، منشور، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، 2007. مواقع الكترونية:

1- www.hrdiscussion.com

2- www.swmsa.net

الملاحق

جامعة العقيد أحمد دراية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تقوم الباحثتان بإعداد مذكرة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير بعنوان " دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الاداء الاجتماعي للمؤسسة"، وتهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة وقدرة التدقيق الاجتماعي على تقييم أداء المؤسسة من الناحية الاجتماعية.

وفي سبيل ذلك فإننا نرجو من سيادتكم المحترمة التكرم بالمساهمة في الإجابة على أسئلة الاستقصاء المرفقة بدرجة عالية من الدقة والموضوعية علماً بأن هذه الإجابات لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي فقط .
مع فائق الاحترام والشكر .

المحور الاول: المعلومات العامة

- 1- الجنس: ذكر أنثى
- 2- المؤهل العلمي: أقل من ثانوي ثانوي ليسانس ماستر أخرى
- 3- المؤهل المهني: تقني تقني سامي اخرى
- 4- مستوى التوظيف: رئيس مصلحة موظف رئيس قسم غير ذلك
- 5- نوع البنك: بنك التنمية المحلية بنك الفلاحة والتنمية الريفية القرض الشعبي الجزائري
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك الخليج
- 6- الخبرة: أقل من 5 سنوات من 5 إلى 7 سنوات من 7 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: التدقيق الاجتماعي

يهتم التدقيق الاجتماعي بالجانب الاجتماعي كمراجعة أجور العمال، والتأمينات لمختلف الأشخاص، والتصريحات الاجتماعية للمكفين بالتدقيق داخل المؤسسة كما يمكن أن يشمل التأكد من تحقيق المؤسسة للأهداف العامة اتجاه المحيط الذي تعيش فيه.

الرقم	البيان	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تلتزم المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية.					
2	يساهم التدقيق الاجتماعي في توفير البيانات والمعلومات الاجتماعية اللازمة لممارسة أنشطة المؤسسة بصورة جيدة.					
3	يتوفر للمؤسسة كفاءات بشرية تساعد على ممارسة التدقيق الاجتماعي.					
4	تلتزم المؤسسة بالقوانين والانظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي داخل الوحدة.					
5	يساعد التدقيق الاجتماعي على معرفة التكاليف الاجتماعية و التي تحملتها المؤسسة.					
6	يعطي التدقيق الاجتماعي صورة واضحة للمؤسسة عن العوائد المحتمل الحصول عليها.					
7	تتسم عملية التدقيق الاجتماعي بالشفافية والوضوح من حيث تقديم المعلومات والبيانات عن الأنشطة الاجتماعية.					
8	تقتنع المؤسسة بوجود نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية المساعد على قيام التدقيق الاجتماعي.					
9	تسعى المؤسسة الى تطبيق المحاسبة على أصولها البشرية.					
10	تساعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على تحديد أرضية للقيام بالتدقيق الاجتماعي.					
11	تهتم المؤسسة بمراجعة نظام الرقابة الداخلية للأنشطة الاجتماعية					

المحور الثالث: الاداء الاجتماعي

يقصد بالأداء الاجتماعي نجاح منظمة الاعمال في تحقيق أهدافها الاجتماعية الموضوعية والمحددة سلفا وفق المعايير المحددة، وفي ضوء تفاعلها مع البيئة نتيجة استخدام الموارد المتاحة فيها بسلوك كفاء وفعال.

البيان	موافق	موافق تماما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	الرقم
الاداء الاجتماعي نحو تحقيق أهداف العاملين :						
يهتم الاداء الاجتماعي بتحسين وتطوير أداء الافراد العاملين في المؤسسة						1
توفر المؤسسة للعاملين خدمات الاسكان والخدمات الصحية وظروف عمل ممتعة والامان والسلامة.						2
توفر المؤسسة للعاملين فرص متكافئة، واشرا كهم في اتخاذ القرارات و الاستماع لشكاويهم ومشاكلهم.						3
تمنح المؤسسة للعاملين فرص للدراسة في الجامعة وفرص للتدريب للرفع من مهاراتهم وترقيتهم.						4
الاداء الاجتماعي نحو تحقيق أهداف العملاء و الجودة:						
تمنح المؤسسة العملاء فرصة لإبداء رايهم وسماع شكاويهم .						1
تحرص المؤسسة على كسب رضا الزبائن ومعرفة مقدار رضاهم عن اداء المؤسسة ونية الشراء مرة اخرى من منتجاتها.						2
تساهم المؤسسة في خدمة المجتمع بتقديم التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والخيرية ومشاريع التوعية الاجتماعية.						3
احترام المؤسسة لعادات وتقاليد المجتمع من اجل تكوين صورة يقبلها الرأي العام للمجتمع.						4
الاداء الاجتماعي نحو تحقيق أهداف البيئة:						
تبذل المؤسسة جهودها لحماية البيئة المحيطة بها من الاضرار المتولدة عنها من تلوث.						1
تسعى المؤسسة ان تمارس أنشطتها بطريقة تقلل من الاضرار بالبيئة المحيطة.						2

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نوع حديث من التدقيق وهو التدقيق الاجتماعي، كوسيلة لتدقيق البيانات التي تعدها إدارة المنظمة عن العمليات الاجتماعية التي تقوم بها، كما تبرز الدراسة دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمنظمة. وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة والاعتماد على برنامج (SPSS20) لتحليل البيانات.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي أن البنوك محل الدراسة أصبحت تهتم بالجانب الاجتماعي كما أن المبحوثين متفقون على التزام بنوكهم بمسؤوليتها الاجتماعية كما أنها تفتتح بوجود نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

Abstract

This study aims to present a modern type of auditing which is the social auditing as a tool of checking the prepared data by the management of the company on the social processes carried out. The study also highlights the role of social auditing in improving the social performance of the institution. The descriptive analytical approach were applied in addition to using the spss20 program to analyze the data.

The most important findings are that the banks in question have become interested in the social aspect. The respondents agree on the commitment of their banks to their social responsibility. The banks are convinced that there is a system of accounting for social responsibility. social responsibility. , social performance, social auditing: **Key words**